الأمم المتحدة
S/2014/831
مجلس الأمن
Distr.: General
24 November 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبريا المنشأ عملا بالقرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)

يتشرف فريق الخبراء المعني بليبريا المنشأ عملا بالقرار ٢١٢٨ (٢٠١٣) أن يحيل طيه، وفقا للفقرة ٥ (ب) من القرار نفسه، التقرير النهائي عن أعماله.

وقد قدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ونظرت فيه اللجنة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وسيكون من دواعي تقديرنا أن تطلعوا أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير، وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) لانسانا غبيري
(توقيع) بنجامين سباتز

211114 211114 14-63418 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبريا المقدم عملا بالفقرة ٥ (ب) من قرار مجلس الأمن ٢١٢٨ (٢٠١٣)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – المنهجية ٤

ثالثا – سياق التقرير ٦

ألف – بعثة التقييم ٦

باء – أزمة إيبولا وقطاع الأمن ٧

رابعا – التدابير الحالية المتعلقة بالأسلحة بموجب القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) والمعدلة بموجب القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣) ١١

ألف – نظرة عامة ١١

باء – الإخطارات والامتثال للفقرة ٢ من القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣) ١٥

جيم – إدارة مخزونات الأسلحة في المستودعات الحكومية ووسم الأسلحة ١٧

دال – الإطار التشريعي للأسلحة الصغيرة والمسائل المتعلقة بالقدرات ١٩

هاء – الشواغل الأمنية عبر الحدود وحظر توريد الأسلحة ٢١

خامسا – المصادر المحتملة لتمويل شراء الأسلحة ٣١

ألف – الحاجة إلى المصالحة في كوت ديفوار وإجراء تحقيق في غانا ٣١

باء – الاتجار بالمخدرات ٣٣

سادسا – التوصيات ٣٤

سابعاً – المرفقات* ٣٧

* تعمم المرفقات باللغة المقدمة بها وبدون تحرير رسمي.

المرفق الأول ٣٧
المرفق الثاني ٣٨
المرفق الثالث ٤٠
المرفق الرابع ٤١
المرفق الخامس ٤٨
المرفق السادس ٤٩
المرفق السابع ٥٠
المرفق الثامن ٥١
المرفق التاسع ٥٢
المرفق العاشر ٥٥
المرفق الحادي عشر** ٥٦
المرفق الثاني عشر ٥٧
المرفق الثالث عشر ٦٠
المرفق الرابع عشر ٦٢

** لم يستنسخ المرفق في هذه الوثيقة لأنه سري للغاية.

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٢٨ (٢٠١٣)، ولاية فريق الخبراء المعني بليبريا حتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس المجلس (S/2013/777)، عين الأمين العام لانسانا غبيري (كندا، التمويل) وبنجامين سباتز (الولايات المتحدة الأمريكية، الأسلحة) في الفريق، على أن يكون غبيري منسقا للفريق.

٢ - وكلف الفريق بإيفاد بعثات تقييم إلى ليبريا والدول المجاورة لإجراء تحقيقات عن تنفيذ التدابير المتعلقة بالأسلحة بصيغتها المعدّلة بموجب القرارين ١٩٠٣ (٢٠٠٩) و ٢١٢٨ (٢٠١٣)، وعن أي انتهاكات لتلك التدابير، وكتابة تقرير لمنتصف المدة وتقرير نهائي استنادا إلى بعثاته التقييمية. وكلف الفريق أيضا بالتحقيق في مصادر تمويل التجارة غير المشروعة بالأسلحة، ودراسة التقدم المحرز في القطاعات الأمنية والقانونية فيما يتعلق بقدرة حكومة ليبريا على القيام على نحو فعال برصد تدفق الأسلحة وأمن حدودها ومراقبتهما. وشملت الولاية أيضا تقديم معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته الحكومة في الوفاء بشروط الإخطار التي وضعها مجلس الأمن بشأن الأسلحة.

ثانيا - المنهجية

٣ - تعاون الفريق بشكل وثيق مع حكومة ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتعاون الفريق أيضا مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، واضطلع الفريقان ببعثة مشتركة إلى كوت ديفوار في تموز/يوليه ٢٠١٤، واجتمعا مرة أخرى في واشنطن العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتبادل الفريق المعلومات بانتظام مع كيانات معنية أخرى، ولا سيما مع اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة.

٤ - وعقب إصدار الفريق تقريره لمنتصف المدة في أيار/مايو (S/2014/363)، سافر الفريق إلى كل من ليبريا والسنغال وكوت ديفوار في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٤. وأجرى الفريق داخل ليبريا زيارات ميدانية إلى مقاطعات غراند غيده، وريفر غي، وماريلاند. وزار الفريق أيضا غانا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ للتحقيق في احتمال وجود شبكات لتمويل الميليشيات والمرتزقة الذين يباشرون نشاطهم في المناطق الحدودية بين ليبريا وكوت ديفوار. ويورد المرفق ١ قائمة بالاجتماعات والمشاورات التي عقدها الفريق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٥ - وقد أثرت أزمة مرض فيروس إيبولا تأثيرا كبيرا على التحقيقات التي يجريها الفريق، حيث حالت دون قدرته على العودة إلى ليبريا بعد تموز/يوليه ٢٠١٤. وكان الفريق قد خطط للقيام برحلة متابعة إلى ليبريا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وحال عجز الفريق عن العودة إلى ليبريا دون تمكُّنه من جمع أدلة مادية ووثائقية إضافية ومعلومات هامة أخرى.

٦ - وحضر الفريق إصدار تقرير لجنة غرب أفريقيا المعنية بالمخدرات، المعنون ''ليست عابرة: المخدرات والدولة والمجتمع في غرب أفريقيا''، في السنغال في حزيران/يونيه ٢٠١٤ لدعم التحقيق الذي تزمع إجراؤه بشأن ديناميات الاتجار الدولي بالمخدرات في المنطقة، وصلة هذا الاتجار بالتمويل المحتمل أو قنوات التمويل المحتملة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي هذا الصدد، ركز الفريق بوجه خاص على زيارة غينيا، ولكن أزمة مرض فيروس إيبولا حالت دون اتخاذ الفريق هذا المسار في التحقيقات.

٧ - وركز الفريق تحقيقاته على تنقل المرتزقة والميليشيات عبر الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، بوسائل من بينها محاولة فهم المصادر المحتملة لتمويل هذا النشاط، بغرض تقييم أي انتهاكات للتدابير المتعلقة بالأسلحة. ولا تزال هذه المنطقة الحدودية موضع قلق الفريق، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى أن الميليشيات وجماعات المرتزقة العاملة هناك شكَّلت المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار ولانتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة التي أمكن التحقق منها في الماضي، ولأنه يشتبه في ارتكابها لانتهاكات في عام ٢٠١٤، ولأنها تظل مصدرا محتملا للانتهاكات ولعدم الاستقرار في المستقبل. وأعطى الفريق الأولوية، قدر الإمكان، لتحليل مدى قدرة حكومة ليبريا على الاضطلاع بفعالية بمهام مراقبة وتنظيم حدودها وما تمتلكه حاليا من مخزونات الأسلحة، ومكافحة أعمال الاتجار غير المشروع بالأسلحة داخل أراضيها، مع التركيز بصفة خاصة على الإطار القانوني المتعلق بالأسلحة الصغيرة والذخيرة، وبوضع العلامات على الأسلحة، وإدارة مخزونات الأسلحة الحكومية.

٨ - وسعى الفريق إلى الحصول على التعاون الفعال من المسؤولين بالحكومة والأمم المتحدة في التحقيقات التي أجراها، وأعطى الأولوية لإجراء المقابلات مع المصادر الأساسية، بما في ذلك الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول. وشارك الفريق أيضا في بعثة التقييم التي أوفدها الأمين العام المتعلقة بتدابير الجزاءات، وهي البعثة التي طلبها رئيس مجلس الأمن في رسالة إلى الأمين العام مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤ (S/2014/504). وسعى الفريق إلى جمع مستندات دامغة أو أدلة مادية وإلى تأييد النتائج التي توصل إليها من مصادر عدة. وأُبلغت الأطراف المعنية بالنتائج التي توصل إليها الفريق، حيثما أمكن، حتى تكون أمامها الفرصة للإدلاء بالمزيد من التوضيحات أو لدحض الأدلة المقدمة من الفريق.

ثالثا - سياق التقرير

٩ - أُعد هذا التقرير في سياق التطورين الهامين التاليين: تقييم أجراه الأمين العام لتدابير الجزاءات المتعلقة بليبريا بناء على طلب رئيس مجلس الأمن في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، والأزمة الراهنة لمرض فيروس إيبولا، التي بدأت في غينيا في آذار/مارس ٢٠١٤ وشملت لاحقا ليبريا وسيراليون.

ألف - بعثة التقييم

١٠ - في رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، طلب رئيس فرع الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن مساعدة الفريق، بما في ذلك تقديم توصيات، فيما يتعلق بمسألتين بالغتي الأهمية بالنسبة للتدابير المتعلقة بالأسلحة، وهما: المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وغيرها من المساعدات التقنية المقدمة إلى حكومة ليبريا في مجال تحسين قدراتها على إدارة الأسلحة والذخائر بشكل سليم، بما في ذلك سن الأطر التشريعية اللازمة، وتيسير المراقبة والضبط الفعالين للمناطق الحدودية بين ليبريا وكوت ديفوار. وقدَّم الفريق مساهمته الخطية في رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤.

١١ - وفي الفترة من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، شارك الفريق في بعثة التقييم التي استدعت أزمة إيبولا في ليبريا القيام بها من المقر في نيويورك عن طريق التداول بالفيديو والتداول من بعد، بصورة أساسية، مع المحاورين ذوي الصلة في ليبريا. وضم هؤلاء المحاورون مسؤولين حكوميين وممثلين لدى ليبريا من حكومات الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وفريق الأمم المتحدة القطري في مونروفيا. كما التقى فريق التقييم شخصيا بوزير الدفاع في ليبريا، براوني جيفري ساموكاي الابن، وبالممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كارين لندغرين. وتألّف فريق التقييم من ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومكتب شؤون نزع السلاح، والفريق.

١٢ - ونُشر تقرير بعثة التقييم في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (S/2014/707). وذكر التقرير أن وباء إيبولا أضعف بدرجة كبيرة قدرات الحكومة، خصوصا فيما يتعلق بالإدارة السليمة لقطاعها الأمني، وأن ذلك يُحتمل أن يلغي المكاسب التي تحققت في عملية إصلاح قطاع الأمن الوطني منذ عام ٢٠٠٣ (حينما انتهت الحرب الأهلية). ولاحظ التقرير أنه في حالة انتشار المرض إلى قوات الأمن نفسها، فإنه قد يقوِّض قدراتها المحدودة ويُشكِّل تهديدا بالغا بتآكل أو إلغاء المكاسب التراكمية التي حققتها ليبريا على مدار السنوات الإحدى عشرة

الأخيرة في توطيد دعائم السلام وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وهي مكاسب كانت مصحوبة طيلة تلك الفترة بتدابير الجزاءات المحددة الأهداف الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣). وأشير إلى أن مجلس الأمن قد يود أن ينظر في إرجاء أي تعديلات في تدابير الجزاءات الحالية لحين استقرار الوضع. وسلم فريق التقييم بوجه خاص بأهمية الرصد المستمر للمناطق الحدودية، لا سيما الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، حيث لا تزال الميليشيات وجماعات المرتزقة العابرة للحدود تمارس نشاطها. ويقدم التقرير تفاصيل من شأنها تعزيز نتائج وتوصيات بعثة التقييم وإضافة دلالات جديدة لبعض هذه المسائل والتركيز على جوانب مختلفة منها.

باء - أزمة إيبولا وقطاع الأمن

١٣ - أدى الانتشار السريع لمرض فيروس إيبولا من غينيا المجاورة إلى إنهاك مؤسسات قطاع الأمن في ليبريا، وهو يهدد الآن استقرار الدولة والاستقرار الإقليمي. وقد بدأ المرض في ليبريا كأزمة صحية، لكنه سرعان ما أصبح أزمة تهدد أمن الدولة نظرا لافتقار ليبريا إلى المؤسسات الناضجة المتمتعة بالمرونة اللازمة لمواجهة الصدمات الداخلية أو الخارجية بشكل ملائم. ومن هذا المنظور، حلَّل الفريق وضع مرض فيروس إيبولا، ومواجهة حكومة ليبريا له، وآثاره على الاستقرار على المدى القريب وفي المستقبل. وتكشف استجابة الحكومة لانتشار مرض فيروس إيبولا، التي اتسمت بالبطء في البداية ثم اتخذت طابعا عسكريا في وقت لاحق، تكشف عن هشاشة البلد وما يواجهه من تحديات مستمرة في مجال الحوكمة، جنبا إلى جنب مع انعدام الثقة العميق في سلطة الدولة لدى المواطنين. وعلى وجه الخصوص، فإن نشر الحكومة للقوات المسلحة لإنفاذ حظر التجول وفرض الحجر الصحي في أحياء في مونروفيا كانت له نتائج عكسية. ودلَّل استخدام القوات المسلحة للعنف ضد مدنيين غير مسلحين في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤ على أن الجنود من غير ذوي التدريب المحدَّد على التعامل مع السكان المحليين ليسوا أدوات ملائمة لمثل تلك الأوضاع.

١٤ - ويلاحظ الفريق أن الحكومة أطلقت في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ عملية أطلق عليها الاسم الرمزي ''إنقاذ''، تضمنت نشر أكثر من ٥٠٠ فرد في جميع أنحاء البلد لإنفاذ تدابير الطوارئ المتعلقة بجهود احتواء إيبولا.

١٥ - وأفيد لأول مرة عن المسائل الأمنية المتصلة بانتشار الفيروس وجهود احتوائه في تموز/يوليه ٢٠١٤، أي بعد بضعة شهور من انتشار المرض من منطقة غينيا الحرجية الجنوبية الشرقية إلى ليبريا. وفي ٢٣ تموز/يوليه، تظاهرت مجموعة تضم نحو ٢٠٠ من الشباب عند مدخل مستشفى تديره جمعية إيلوا (ELWA) في بيترفيل، التابعة لمقاطعة مونتسيرادو. وشكا

المتظاهرون من أن بناء خيم فحص إيبولا في المستشفى من شأنه نشر الفيروس في أوساط مجتمعهم المحلي. وفي ذلك اليوم نفسه، قام رجل ادعى أن قريبا له مصاب بإيبولا لم يكن يلقى العلاج الملائم بإشعال النيران في صالة المؤتمرات الرئيسية بوزارة الصحة في مونروفيا، مما تسبب في أضرار تصل قيمتها إلى ٠٠٠ ٢٠٠ دولار. وفي اليوم التالي، قام حشد غاضب بإغلاق الطريق وإلقاء الحجارة على ''مستشفى الخلاص'' في بلدة نيو كرو، للمطالبة بجثمان امرأة ماتت بسبب مضاعفات متصلة بإيبولا عند وصولها للمستشفى. وفي ٢٨ تموز/يوليه، قام أعضاء مجتمع محلي في مقاطعة لوفا بإخراج جثث ضحايا إيبولا من المستشفى المحلي هناك لكي يدفنوهم دفنا تقليديا، حيث أحرقوا مركبة تابعة لمنظمة ''ساماريتانس بيرس''، وهي منظمة غير حكومية تابعة للولايات المتحدة تقدم الرعاية لمرضى إيبولا.

١٦ - وأبلغ مسؤولون كبار في حكومة ليبريا الفريق بأن الحكومة خلُصت إلى أن هذه الحوادث وما يتصل بها من أحداث تهدد سلطة واستقرار الدولة، وهو ما أدى إلى تنفيذ تدابير الطوارئ. وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، أعلنت الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف حالة الطوارئ لمدة ٩٠ يوما، استنادا إلى المادة ٨٦ من الدستور. وطلبت إلى المجلس التشريعي الإذن بمبلغ ٢٠ مليون دولار في شكل ''صناديق خاصة''، على أن يُنفق جزء كبير من هذا المبلغ على وكالات الأمن أثناء حالة الطوارئ. وقد ووفِق على الطلب دون إبطاء.

١٧ - وبعد إطلاق ''عملية الدرع الأبيض'' في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، نشرت الحكومة ٥٠ جنديا في مقاطعة بومي لدعم الشرطة الوطنية في تقييد تنقل الأشخاص من بومي وبونغ وغباربولو وغراند كيب ماونت ولوفا إلى مونروفيا لمدة ٢١ يوما. ولم يُثر هذا النشر أي مسائل قانونية أو قضائية، وتُعرِّف ''استراتيجية الدفاع الوطني'' دور الجيش بأنه حماية السلامة الإقليمية لليبريا، ومواجهة الكوارث، ومساعدة الشرطة الوطنية في حالات الطوارئ الوطنية. واستندت الاستراتيجية إلى اتفاق السلام الشامل المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٣، الذي أنهى الحروب الأهلية المطولة في ليبريا. ونصت المادة ٧ (٢) (ج) من اتفاق السلام الشامل على أن ''مهمة القوات المسلحة هي الدفاع عن السيادة الوطنية، وفي الحالات القصوى، مواجهة الكوارث الطبيعية''.

١٨ - ويشير الفريق إلى أن وزارة الدفاع الوطني ذكرت، عند الإعلان عن عملية ''الدرع الأبيض''، أنه تم نشر القوات المسلحة لضمان أمن العاملين في المجال الصحي أثناء متابعتهم لضحايا إيبولا والمخالطين لهم في المناطق المتأثرة بالمرض، وتوفير مناطق للحجر الصحي، وتقييد حركة سكان المناطق المتأثرة بفيروس إيبولا. وقد نشرت الحكومة خمس فرق عمل، تتألف من عناصر من القوات المسلحة وغيرها من الأجهزة الأمنية، في مقاطعات مونتسيرادو

ولوفا وغراند كيب ماونت وبومي ونيمبا. وفي ١٩ آب/أغسطس، أعلنت الرئيسة حظر التجول على الصعيد الوطني على أن تنفذه القوات المسلحة والشرطة الوطنية. وأعلنت الرئيسة أيضا إخضاع حي مونروفيا السكني في ويست بوينت للحجر الصحي إثر حادث وقع في ١٦ آب/أغسطس، اقتحم خلاله أفراد من المجتمع المحلي مركزا لاحتجاز المرضى الذين ثبتت إصابتهم بإيبولا أو المشتبه في إصابتهم بها حيث قاموا بنهب أو تخريب المعدات، وأطلقوا سراح بعض المرضى الذين كانوا حينئذ قيد العزل الطبي.

١٩ - وتلقى الفريق معلومات موثوقاً بها من عدة مصادر أفادت بأن بعض أفراد القوات المسلحة والشرطة الوطنية يقومون منذ نشرهم بمضايقة المواطنين والاستيلاء على الأموال والبضائع عند نقاط التفتيش. ووقع أفظع هذه الحوادث في ٢٠ آب/أغسطس، عندما وجهت القوات المسلحة الليبرية طلقات من الذخيرة الحية نحو المتظاهرين الذين كانوا يرشقونها بالحجارة في حي ويست بوينت السكني، مما أسفر عن وفاة أحد الشباب وإصابة اثنين بجراح. ومن المرجح أن يعزز هذا الحادث المقلق التصور السائد لدى الكثير من الليبريين بأن القوات المسلحة الحالية لا تختلف كثيرا عن مثيلتها التي كانت تتسم بالشراسة في الماضي. وسيكون ذلك أمرا مؤسفا وغير منصف، لأن القوات المسلحة، رغم عدم وصولها إلى حد الكمال بعد إعادة هيكلتها، تختلف اختلافا جوهريا عما كان يتصف به الجيش من وحشية[(١)].

٢٠ - ويشير الفريق إلى أن الاهتمام بتجهيز الأفراد العسكريين لتنفيذ العمليات التي تجرى في المناطق المدنية على النحو اللائق هو جزء أساسي من التدريب العسكري المهني. ومع ذلك، نما إلى علم الفريق أن وكالة دينكورب الدولية التي جرى التعاقد معها للقيام بأعمال التجنيد والتدريب للقوات المسلحة قامت، في عام ٢٠٠٨ عقب توقيع اتفاق السلام الشامل، بإلغاء تدريب مدته ثلاثة أسابيع كان مكرسا للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والتربية المدنية والعلاقات المدنية - العسكرية، بسبب معوقات تتصل بالتمويل. وقد أبلغ قسم حماية حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الفريق بأن البعثة عقدت، بدلا من هذا التدريب المنتظم، عددا من الدورات مدة كل منها نصف يوم عن حقوق الإنسان وحماية الأطفال للمجندين في القوات المسلحة أثناء تدريبهم الأساسي. وتلقى الفريق أيضا معلومات تفيد بأن مجموعة من المدربين في مجال القانون الإنساني - الذين تولت تدريبهم

(١) تلقى الفريق معلومات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تفيد بأن المستشارين العسكريين الأمريكيين للقوات المسلحة الليبرية عقدوا بعد الحادث الذي وقع في ويست بوينت جلسة تأديبية إدارية (وليست جنائية) خلصت إلى أن ضابط القوات المسلحة الليبرية المسؤول عن العملية مدان بارتكاب سلوك لا يليق بضابط وبالإهمال في أداء واجبه. ولا يتوافر حاليا للقوات المسلحة الليبرية العدد الكافي من الموظفين القانونيين لإنشاء قسم قانوني يُعنى بالملاحقات القضائية.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر – نظموا عددا من الدورات التدريبية عن القانون الإنساني وحقوق الإنسان لأفراد القوات المسلحة. واستفاد من هذه الدورات قرابة ٤٠٠ من أفراد القوات المسلحة.

٢١ – ويبدو أن التدريب المنتظم في مجال حقوق الإنسان والعلاقات المدنية – العسكرية، وهو مجال في غاية الأهمية بالنظر إلى تاريخ القوات المسلحة، لم يحظ بالأولوية ضمن التدريبات التي أجريت للقوات المسلحة. ويشكل ذلك فجوة هامة تحتاج إلى تصحيح في تدريب وتجهيز القوات المسلحة. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى ما توصي به استراتيجية الدفاع الوطني بأن يصل قوام القوات المسلحة إلى ٢ ٥٠٠ فرد بحلول منتصف عام ٢٠١٥. وقد أكمل ١٣٤ مجندا جديدا تدريبهم الأساسي، حتى نيسان/أبريل ٢٠١٤، ليصل قوام القوات المسلحة إلى ٢ ٠٤٠ فردا. وعلاوة على ذلك، لم يتم حتى الآن التصديق على مدونة الانضباط العسكري الخاصة بالقوات المسلحة، التي وقعها وزير الدفاع في عام ٢٠١٣، من جانب السلطة التشريعية – لتنضم إلى عدة مشاريع قوانين هامة تتعلق بقطاع الأمن لم يُفصل فيها بعد (انظر الفقرات من ٥٢ إلى ٥٦ أدناه).

٢٢ – وقد أثارت هذه التدابير الأمنية رد فعل عكسي لدى السكان الذين لا يثقون بالحكومة إلى حد كبير. وأصبح من المرجح أن تحدث قلاقل داخلية وربما مظاهر عنف كلما امتد أجل إنفاذ مثل هذه التدابير، لا سيما إذا اعتُبر أن جهود احتواء إيبولا التي تبذلها الحكومة وشركاؤها الدوليون لم تسفر عن تحسن ملحوظ. وكانت بعض الشخصيات السياسية المعارضة قد أشارت إلى ضعف مزعوم في معالجة الحكومة للأزمة، ودعت إلى استقالة الرئيسة وإلى تشكيل حكومة انتقالية. وأشار عضو مجلس الشيوخ برينس يورمي جونسون في أحد الانتقادات العديدة التي وجهتها المعارضة إلى الحكومة، إلى أن الحكومة لم تقدم أي حجة مقنعة لفرض حظر التجول، ولم تتخذ إجراء حاسماً من أجل احتواء انتشار إيبولا. ودعا جونسون، وهو أحد أمراء الحرب السابقين ويمثل مقاطعة نيمبا التي تأثرت بشدة بفيروس إيبولا، رؤساء وكالات الأمن الوطني إلى أن يوضحوا لمجلس الشيوخ مدى صحة الانتهاكات المزعومة من جانب أفراد الأمن للمدنيين أثناء ساعات حظر التجول، وزيادة حوادث السطو المسلح منذ فرض حالة الطوارئ وحظر التجول، والظروف التي أدت إلى مقتل شاب مراهق في حي ويست بوينت إثر إطلاق النار عليه.

٢٣ – واستعرض الفريق إحصاءات شرطة الأمم المتحدة عن الجريمة في شهر آب/أغسطس ٢٠١٤. وأظهرت تلك الإحصاءات زيادة في حالات السطو المسلح والاعتقال بسبب الحيازة غير القانونية للأسلحة النارية، بما في ذلك الحادث المقلق على نحو خاص الذي وقع في

٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ وقام خلاله ثلاثة أشخاص مجهولين، مسلحين ببندقية من طراز AK-47 ومسدس، بسرقة رجل يبلغ من العمر ٣١ عاما في مونروفيا. وهذا هو أول حادث مسجل تُستخدم فيه أسلحة قتالية في عملية سطو مسلح في البلد منذ عدة أعوام.

٢٤ - وبخلاف أوجه تقصير الوكالات الأمنية، يظل مبعث القلق الأكثر أهمية هو ما يمثله مرض إيبولا من تهديد للعاملين في الوكالات الأمنية، وكذلك لتماسك تلك الوكالات ومعنويات العاملين فيها. ففي أيلول/سبتمبر، ظهرت مؤشرات تدعو للقلق على انتشار الفيروس بين أفراد دائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، والشرطة الوطنية، والقوات المسلحة. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، احتُجز ٥٧ من ضباط وأفراد دائرة حماية المسؤولين التنفيذيين في الحجر الصحي لمدة ٢١ يوما بعد حضور مراسم دفن زميل لهم توفي قبل يومين متأثرا بإصابته بإيبولا. وفي الشهر نفسه، أعلن نائب مدير الشرطة للشؤون الإدارية عن وفاة اثنين من ضباط الشرطة الوطنية إثر إصابتهما بإيبولا. علاوة على ذلك، فُرض حجر صحي على ثكنات الشرطة في مونروفيا بعد وفاة زوجة ضابط إثر إصابتها بإيبولا في شهر أيلول/سبتمبر. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، نُقل عدد من ضباط القوات المسلحة إلى مستشفى إيلوا في مونروفيا بعد أن ظهرت عليهم أعراض إيبولا. وفُرض حجر صحي على الثكنات العسكرية التي كان يقيم فيها الجنود وعلى العيادة الطبية التابعة للثكنات. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أكدت وزارة الدفاع وفاة سبعة من جنود القوات المسلحة الليبرية متأثرين بالفيروس.

٢٥ - وقد أنفق المجتمع الدولي والحكومة أموالا طائلة على تجنيد وفرز وتدريب القوات المسلحة الحالية. وينبغي بذل الجهود بما يكفل استمرار تمتع هذه القوات بالقدرة المهنية والتماسك والفعالية.

رابعا - التدابير الحالية المتعلقة بالأسلحة بموجب القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) والمعدلة بموجب القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)

ألف - نظرة عامة

٢٦ - عدَّل مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٤ من قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، أحكام حظر الأسلحة المفروض على ليبريا، وتم تجديده بعد ذلك بموجب القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣) لكي يشمل توريد الأسلحة وأي أعتدة ذات صلة، أو بيعها أو نقلها، وتقديم أي مساعدة أو مشورة أو تدريب متصل بالأنشطة العسكرية، بما في ذلك تقديم التمويل والمساعدة المالية، إلى أي كيان أو فرد عامل في إقليم ليبريا من الكيانات والأفراد غير التابعين للحكومة. وقد

عُدلت التدابير المتعلقة بشروط الإخطار عملا بالفقرات الفرعية '١' و '٢' و '٣' و '٤' من الفقرة ٢ من القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)، بحيث أصبحت الحكومة تضطلع الآن بالمسؤولية الأساسية عن إخطار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا قبل شحن أي إمدادات من الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بها للحكومة أو تقديم أي تدريب. وكانت هذه المسؤولية تقع في السابق على عاتق الدول التي ترسل الأسلحة والأعتدة وتقدم التدريب.

٢٧ - وحسبما أشار إليه الفريق في تقريره لمنتصف المدة، فإن العديد من المسؤولين في حكومة ليبريا ما زالوا غير مدركين لطبيعة ومتطلبات الحظر المفروض على الأسلحة، بما في ذلك شرط الإخطار الذي يُحمِّل الحكومة المسؤولية الرئيسية عن الإخطار وكذلك عن التدابير من حيث صلتها بالكيانات غير الحكومية والأفراد (S/2014/363، الفقرة ٨). ولا يزال العديد من المسؤولين الذين تحدث إليهم الفريق يعتقدون أن الحكومة محظور عليها، بموجب نظام الجزاءات، استيراد أي أسلحة أو ذخيرة أو تلقي أي تدريب في المجال الأمني دون إذن مسبق من الأمم المتحدة، الأمر الذي لم يحدث منذ اتخاذ القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩). وقد أوضح الفريق، كما حدث خلال النصف الأول من فترة ولايته، شروط الإخطار للمسؤولين في وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ومكتب الرئيسة، والقوات المسلحة، والشرطة الوطنية، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، ووكالة الأمن الوطني، واللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة.

٢٨ - وأعرب العديد من المسؤولين الحكوميين الذين أوضح لهم الفريق شروط الإخطار عن رأي مفاده أنهم يحبذون رفع الحظر المفروض على الأسلحة كي تتمكن الحكومة من الحصول بشكل أسهل على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة والتدريب. ويدعي هؤلاء الموظفون أن عملية الإخطار معقدة ومربكة. ويلاحظ الفريق أنه لا توجد أية سبل واضحة في ليبريا - بما في ذلك داخل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا - يمكن أن تسلكها الحكومة للاستفسار عن التفاصيل المتعلقة بتدابير مجلس الأمن ذات الصلة بالأسلحة. وعندما أبلغ الفريق هؤلاء المسؤولين بأن الحظر المفروض على الأسلحة يمنع الكيانات غير الحكومية والأفراد من الحصول على الأسلحة والذخائر والتدريب، ذكروا أنهم كانوا يفضلون الإبقاء على هذا الجانب من التدابير المتصلة بالأسلحة.

٢٩ - وقد تطور حظر الأسلحة من مجرد قيود عقابية على الحكومة إلى أن يكون بمثابة آلية للحماية تدعم الحكومة فيما تبذله من جهود لتوطيد السلام. ويعد ذلك اعترافا بالتقدم الذي أحرزته الحكومة، وبالدعم الذي لا تزال تحتاج إليه، والتهديد الذي ما زالت تشكله

الكيانات غير الحكومية والأفراد الذين قد يرغبون في تقويض السلام الهش في البلد. وتبرز آراء المسؤولين الحكوميين المذكورة أعلاه مسائل ثلاث تتعلق بالجانب الوقائي في نظام الجزاءات. فأولا، يرى بعض كبار المسؤولين في الحكومة أن حظر الأسلحة المفروض حاليا والمتعلق بالكيانات غير الحكومية والأفراد هو وسيلة ردع ناجعة للأفراد والمجموعات الذين قد يسعون إلى الحصول على الأسلحة والذخائر والتدريب. وثانيا، لا تزال الحكومة تشعر بالقلق إزاء إمكانية حصول مثل هذه الأطراف على الأسلحة والذخائر والتدريب. ويلاحظ الفريق في هذا الصدد أن استراتيجية الدفاع الوطني تشير إلى أن التهديدات الداخلية والخارجية من غير الدول، والكوارث الطبيعية، لا تزال تشكل التهديدات الرئيسية لاستقرار ليبريا. وثالثا، ينطوي ما ذكر أعلاه على اعتراف ضمني بأن القدرات الحالية للحكومة أضعف من أن تتحمل بشكل فعال المسؤولية عن رصد ومراقبة وتنظيم الأسلحة في ليبريا.

٣٠ - ولم يحدث حتى الآن أي وسم للأسلحة الموجودة ضمن مخزونات حكومة ليبريا (انظر الفقرات ٤٣-٤٦ أدناه)، على النحو المطلوب بموجب القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، رغم أن حكومة ليبريا اقتنت جهازين للوسم في آذار/مارس ٢٠١٤ (انظر S/2014/363، الفقرات ١٨-٢٠). ونظرا للقيود المفروضة على السفر بسبب أزمة فيروس إيبولا، لم يتمكن الفريق من تفتيش مخازن الأسلحة الحكومية خلال النصف الثاني من فترة ولايته. ومع ذلك، ووفقا لتقارير بعثة الأمم المتحدة في ليبريا المتاحة عن عمليات التفتيش عن الأسلحة النارية، واتساقا مع عمليات التفتيش السابقة، لا تزال إدارة الحكومة لمخزونات الأسلحة والذخائر تبدو كافية، لكنها غير كاملة (S/2014/363، الفقرات ١٤-١٧ و ٢١).

٣١ - ولم يوضع حتى الآن إطار قانوني لتنظيم التعامل مع الأسلحة. ولا يزال التقدم المحرز نحو وضع مثل هذا الإطار عن طريق تمرير مشروع قانون لمراقبة الأسلحة النارية والذخائر يتأجل لسبب غير معلوم. ويعرقل الافتقار إلى تشريع وطني يحكم عمليات استيراد وحيازة الأسلحة، إلى جانب عدم قدرة الحكومة على مراقبة أجزاء كبيرة من أراضيها، الرصد الفعال للأسلحة من قِبل الدولة (المرجع نفسه، الفقرة ١٢). وفي أوقات عدم الاستقرار، كما هو الحال الآن مع أزمة فيروس إيبولا، يصبح وضع هذا الإطار أمرا ينبغي أن يحظى بالأولوية على الصعيد الوطني، لا سيما وأن هذا القانون جاهز للإصدار (انظر الفقرتين ٥٢ و ٥٣ أدناه).

٣٢ - وقد خلصت تحقيقات الفريق إلى أدلة تشير إلى وقوع انتهاكات لحظر الأسلحة على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار. وتتعلق هذه الانتهاكات المشتبه فيها بالهجمات التي وقعت في شهري شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٤ على قريتي فيت وغرابو الإيفواريتين، فضلا

عن الهجوم العابر للحدود الذي وقع في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ على ثكنات القوات الجمهورية لكوت ديفوار في بيهيكاهوييلي (انظر الفقرات ٧٤-٧٨ أدناه).

٣٣ - ولا يزال الفريق يعثر على أدلة على وجود أوجه ضعف هيكلية واسعة النطاق في قدرات حكومة ليبريا المتصلة بالأمن والحوكمة. وقد تبدى ذلك من قبل فيما يتعلق بأمن الحدود واستمرار أنشطة الميليشيات الإيفوارية العاملة في ليبريا بدعم من وسطاء ليبريين، ما عزي أساسا إلى كون هذه المسألة تشكل أكثر التهديدات التي واجهت ليبريا تعقيدا وتسبب اضطرابات شديدة. ومع ذلك، فقد كشفت أزمة مرض فيروس إيبولا عن أوجه ضعف مؤسسية شديدة تعاني منها الحكومة وزادت من تفاقمها، وهي تتجاوز إلى حد بعيد مؤسسات قطاع الأمن. وأثبتت الحكومة حتى الآن قدرة محدودة على التصدي بالقدر الكافي للتهديدات الداخلية مثل تهديدات إيبولا، أو للتهديدات الخارجية من قبيل أنشطة المتمردين عبر الحدود؛ وأنها لا تملك القدرة على التعامل مع هذه المسائل في آن واحد. وتتطلب أوجه الضعف الهيكلية هذه إجراء مزيد من التحقيقات وإيلاء مزيد من الاهتمام، مع تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لعملياتها، واتخاذ الحكومة الخطوات النهائية نحو السيطرة الكاملة على قطاعها الأمني (S/2014/363، الفقرة ٩).

٣٤ - وفي عام ٢٠١٤، وقع هجومان ذوا صلة بليبريا في قريتي فيتي وغرابو في إدارة ساساندرا السفلى بكوت ديفوار. ووقع الهجوم الأول، الذي نوقش في تقرير فريق الخبراء لمنتصف المدة، في ٢٣ شباط/فبراير، ووقع الثاني في ١٥ أيار/مايو. ووقع هجوم آخر في هاتين القريتين بين هذين التاريخين، في ٢٦ نيسان/أبريل، ولكن من المرجح أن منفذيه كانوا من الإيفواريين المقيمين في كوت ديفوار حصرا. وسعى الفريق إلى تحديد الجوانب التنفيذية والاستراتيجية لهذه الهجمات، فضلا عن آليات القيادة والتمويل التي تأمر بها وتدعمها. وأعطى الفريق أولوية للتحقيقات التي تجرى في الميدان بغرض جمع إثباتات مستندية دامغة وإفادات مؤيدة تتعلق بالقيادة السياسية والمالية لتلك الهجمات. وسافر الفريق إلى منطقة الحدود في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٤، ومرة أخرى في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٤. وفي تموز/يوليه قام الفريق ببعثة تحقيق مشتركة إلى كوت ديفوار مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٣٥ - وكشف فريقا الخبراء معا عن أدلة تشير إلى أن هذه الهجمات خططتها ومولتها وأمرت بها عناصر لا تزال موالية لنظام الرئيس الإيفواري السابق لوران غباغبو. وكشف هذا التحقيق النقاب عن وجود شبكة من المقاتلين أوسع نطاقا وأكثر تطورا بكثير مما كان معروفا سابقا. وأبرزت هذه الهجمات - وهياكل القيادة والتحكم والتمويل التي كشفها

الفريق – أن التهديدات الأمنية الخطيرة عبر الحدود لا تزال قائمة. وركزت هذه الهجمات على كوت ديفوار وارتبطت ارتباطا واضحا بالنزاع الإيفواري بعد انتخابات عام ٢٠١١، على الرغم من وجود بعض التحليلات الأولية التي تشدد على أن النزاع على الأراضي هو الدافع الرئيسي وراءها (انظر الفقرات ٦٥-٦٩ أدناه).

باء – الإخطارات والامتثال للفقرة ٢ من القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)

٣٦ – عُدلت التدابير المتعلقة بشروط الإخطار وفقاً للفقرات الفرعية '١' و '٢' و '٣' و '٤' من الفقرة ٢ من القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)، بحيث تتولى الحكومة المسؤولية الأساسية عن إخطار اللجنة مسبقاً بأي شحنة من الأسلحة والأعتدة ذات الصلة ترسل إلى الحكومة أو بتنظيم أي تدريب في هذا الصدد. وعلى حد علم الفريق، لم يحدث خلال فترة الولاية إرسال أي شحنات أسلحة أو ذخائر إلى الحكومة أو تقديم التدريب إليها. وهو على علم بإخطار واحد فقط بشأن شحنة من الأسلحة والذخائر والأعتدة موجهة إلى القوات المسلحة، وقد أُبلغت به اللجنة رسمياً في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٣٧ – ويساور الفريق القلق، لأنه حتى بعد قيامه في مناسبات عدة بإبلاغ حكومة ليبريا بمتطلبات الإخطار، فإن الرسالة الأولى التي وجهتها الحكومة إلى رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١، المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، بشأن الإخطار، لا تمتثل بالكامل للشروط المحددة في الفقرة ٢ (ب) '٤' من قرار الجمعية العامة ٢١٢٨ (٢٠١٣)، لأنها لم تذكر تاريخ تسليم الشحنات ووسيلة نقلها ومسارها (للاطلاع على متطلبات الإخطار وفقا للمبادئ التوجيهية للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١، انظر المرفق ٢). وبالتشاور مع رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١، قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة بإبلاغ بعثة ليبريا الدائمة بضرورة إدراج مزيد من التفاصيل في الإخطار، وأحالت البعثة بعدئذ هذه المعلومات إلى مونروفيا. وفي وقت لاحق، أدرجت وزارة الدفاع تاريخ تسليم الشحنات ووسيلة نقلها ومسارها في الإخطار الرسمي الذي أبلغت به اللجنة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، لكي يكون الإخطار ممتثلا للقرار ٢١٢٨ (٢٠١٣).

٣٨ – وأُبرزت الحاجة إلى هذه المعلومات المفصلة على وجه التحديد، في تقرير الفريق لمنتصف المدة (S/2014/363، الفقرة ٢٧). وقد يُفسَّر استيراد الأسلحة إلى ليبريا دون إدراج المعلومات المطلوبة على أنه انتهاك لحظر توريد الأسلحة، أو قد يؤدي إلى تحركات غير مشروعة للأسلحة والأعتدة. ومع اقتراب نظام الجزاءات المفروضة على ليبريا من نهايته، من المهم أن تتوجه الحكومة بشكل متزايد نحو امتلاك زمام ترتيباتها الأمنية، بالعمل مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والدول الأعضاء على ضمان اتخاذ الحكومة تدابير مناسبة وفي وقت

مناسب لإخطار اللجنة مسبقا بالحالات المقبلة المحتملة من توريد شحنات الأسلحة والأعتدة وتوفير التدريب. وأن تجد الحكومة صعوبة في تلبية المتطلبات الأساسية للإخطار ليس بالأمر الذي يبعث برسالة قوية في هذا الصدد، وإنما يبرز نوع المساعدة التي يبدو أن الحكومة تحتاجها في ما يتعلق بالمعلومات بشأن تدابير الأسلحة.

٣٩ - وعلاوة على ذلك، يساور الفريق القلق بشأن توقيت الإخطار عن اعتزام الحكومة شراء أسلحة بالنظر إلى أن الإخطار الوحيد لعام ٢٠١٤ ورد وسط الاضطرابات التي اجتاحت مونروفيا حول التصور العام لسوء تعامل الحكومة مع أزمة إيبولا (انظر الفقرات ١٣-٢٥ أعلاه).

٤٠ - وكان الفريق قد أُبلغ سابقا بعمليتي شراء ستجريان مستقبلا وتتعلقان بالأسلحة والذخائر وخدمات التدريب، إحداهما خاصة بالشرطة الوطنية، وبالتحديد وحدة التصدي للطوارئ، ووحدة دعم الشرطة، والثانية لمكتب الهجرة والتجنيس (انظر S/2014/363، الفقرات ٢٥-٢٧). غير أن أزمة إيبولا أدت إلى الإبطاء في تنفيذ هاتين العمليتين.

٤١ - وما فتئ الفريق يشدد على أهمية قيام المدربين والمستشارين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بمساعدة دائرة الأمن، تمشيا مع الطلب الوارد في القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)، في إجراء تقييمات مستندة إلى الاحتياجات تحدد ما هو مناسب من أنواع الأسلحة والذخائر والأعتدة لكل وحدة مسلحة من الوحدات التابعة للحكومة. ويشدد الفريق أيضا على أنه في حالة بقاء التدابير المتعلقة بالأسلحة قائمة، ستتطلب عمليات الشراء المقبلة للأسلحة والذخائر والأعتدة تقديم إخطار. وبالنظر إلى السجل الحديث للحكومة في صعوبة الامتثال التام لمتطلبات الإبلاغ، يشدد الفريق على ضرورة إقامة تعاون أوثق بشأن هذه المسائل، ولا سيما بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والحكومة.

٤٢ - ولا تتمتع جميع وكالات الأمن في ليبريا إلا بقدرات محدودة، وتحتاج إلى دعم دولي مستمر بالتمويل والتدريب وتوفير المعدات من أجل تحسين فعاليتها. ويصدق ذلك بوجه خاص بالنسبة للشرطة الوطنية، التي لا تزال تعاني من احتياجات شديدة في ما يتعلق بالتحقيقات، ومعايير الإثبات، والتعامل مع الشهود والمشتبه فيهم، والعمل مع المدعين العامين في الحكومة من أجل إقامة الدعاوى (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٤١-٤٥ والفقرة ٨٤). ويحتاج مكتب الهجرة والتجنيس أيضا إلى مزيد من الاهتمام بالنظر إلى مسؤوليته الأساسية المتمثلة في رصد وتأمين حدود البلد التي تتسم بسهولة اختراقها. وسيظل تأمين الحدود هدفا صعب التحقيق لفترة طويلة في المستقبل، ولكن من المستحيل تحقيقه دون وجود مكتب يتمتع بقدرات معززة. وشدد الفريق من جديد على أن الاهتمام والدعم

اللذين حصل عليهما موظفو المكتب في السنوات التي تلت الحرب كانا أقل مما حصل عليه نظراؤهم في الوكالات الأمنية الليبرية الأخرى، ونتيجة لذلك، لم يخضع كثيرون منهم لعمليات فحص يعتد بها، وكان حظهم من التدريب النظامي أقل مما حظي به ضباط الشرطة الوطنية وأفراد القوات المسلحة. ويلزم المكتب المزيد من التدريب قبل التمكن من شراء الأسلحة والذخائر له على نحو مسؤول (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦).

جيم - إدارة مخزونات الأسلحة في المستودعات الحكومية ووسم الأسلحة

٤٣ - أكد مجلس الأمن من جديد في قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩) أنه ينبغي لحكومة ليبريا أن تقوم بوسم كافة الأسلحة والذخيرة التي في حوزتها، وأن تحتفظ بسجل لها، وتقوم بإخطار لجنة الجزاءات رسمياً باتخاذ هذه الخطوات. ولم يقدم بعد أي إخطار من هذا القبيل. ويعيد الفريق تأكيده على أن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في ذلك القرار من شأنه أن يعزز قدرة الحكومة على إدارة مخزوناتها من الأسلحة والذخائر بصورة سليمة، وأن يثني كل راغب في اختلاس هذه الأعتدة أو سرقتها.

٤٤ - وخلال النصف الأول من ولاية الفريق، عمل عن كثب مع فريقي التفتيش على الأسلحة النارية التابعين للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وقام بعمليات تفتيش لمستودعات أسلحة القوات المسلحة، وحرس السواحل، ووحدة التصدي للطوارئ، ووحدة دعم الشرطة، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين. ولم يتمكن الفريق مطلقا من الوصول إلى مستودع الأسلحة التابع لوكالة الأمن الوطني. وبسبب قيود السفر المتعلقة بأزمة فيروس مرض إيبولا، استحال سفر الفريق إلى ليبريا للقيام بمزيد من عمليات التفتيش لمستودعات الأسلحة. ولذلك اضطر الفريق إلى الاعتماد على تقارير فريقي البعثة اللذين واصلا القيام بعمليات تفتيش رسمية لجميع مستودعات الأسلحة الحكومية في عام ٢٠١٤. وتلقى الفريق من عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا تقارير تفتيش على الأسلحة النارية مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وذلك عن تفتيش مستودعات أسلحة وكالة الأمن الوطني، ووحدة التصدي للطوارئ، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين. وتلقى الفريق تقارير التفتيش على الأسلحة النارية من العنصر العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، الذي قام بعمليات تفتيش لمخازن أسلحة القوات المسلحة الليبرية في ١٨ حزيران/يونيه، و ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٤٥ - ولا يزال الفريق يقيِّم المعيار العام الذي يطبقه القائمون على مستودعات الأسلحة الليبرية باعتباره مرضيا وإن كان يعوزه الاكتمال. ومن مصادر القلق الأساسية والمستمرة عدم كفاية علامات الوسم الموضوعة على الأسلحة والذخيرة. ويتفق هذا التحليل مع تقارير

التفتيش الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وكان الفريق يبلغ باستمرار عن عدم كفاية علامات وسم الأسلحة التابعة للحكومة. وتكون ليبريا، بعدم وسمها للأسلحة بشكل كاف، قد أخفقت في الامتثال لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة (انظر S/2013/316، الفقرات ٨ إلى ١١؛ و S/2013/683، الفقرة ٦، والفقرات ٢٢ إلى ٢٥؛ و S/2014/363، الفقرتان ١٧ و ١٨). ويلاحظ الفريق أيضا أن تقارير التفتيش تشير إلى مشاكل مستمرة في ما يتعلق بالصيانة السليمة للأسلحة في المستودعات الحكومية، ولا سيما بالنسبة لمستودعات وحدة التصدي للطوارئ ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين.

٤٦ - وليست هناك أسباب واضحة وراء عدم إحراز أي تقدم في وسم الأسلحة على الرغم من أن المشكلة تبدو تقنية جزئيا. فقد حصلت الحكومة على آلتين للوسم في آذار/مارس ٢٠١٤، وتلقى أفراد من الوكالات الحكومية المعنية تدريبا عن كيفية استخدامهما (S/2014/363، الفقرة ١٨)، ولكن اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة أبلغت الفريق في حزيران/يونيه بأن الآلتين غير مجهزتين بإبر الحفر اللازمة لطباعة الوسم فعليا على الأسلحة. وجرى تأكيد ذلك للفريق في تشرين الأول/أكتوبر من قبل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأوضحت الجهة الصانعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أن إبرتي حفر قد أرسلتا مع آلتي الوسم. وحصل الفريق، في تشرين الأول/أكتوبر، على معلومات من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تفيد بأن الإبرتين فقدتا على ما يبدو أثناء النقل.

٤٧ - وقدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا اقتراحا سريع الأثر يتمثل في شراء ١٦ إبرة حفر للآلتين، وهو عدد مبني على تقديرات الجهة الصانعة بأنه تلزم لكل آلة ٨ إبر حفر سنويا لكي يتحقق الاستخدام الأمثل للمعدات. وقامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بإبلاغ الفريق بأن إبر الحفر قد تصل في تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٨ - وليس من الواضح ما إذا كان التدريب الذي نظم لمدة يومين في آذار/مارس ٢٠١٤، يكفي لتعليم الأفراد المعنيين في الحكومة كيفية استخدام آلتي الوسم. وحتى إذا كان اليومان كافيين، يشير الفريق إلى أن التدريب التكميلي سيكون ضروريا على الأرجح. وقامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بإبلاغ الفريق بأنها أدرجت التدريب التكميلي كجزء من الاقتراح المشار إليه أعلاه.

٤٩ - وعندما تصل الإبر إلى ليبريا، وينظم تدريب أساسي على استخدام الآلتين، لن تكون هناك أي أسباب لوجستية أو مالية تبرر استمرار حكومة ليبريا في تأخير وسم الأسلحة الموجودة في مستودعاتها. ويحث الفريق حكومة ليبريا على وضع هذا التدبير

باعتباره أولوية وطنية، الأمر الذي من شأنه أن يمثل ممارسة مثلى في مجال إدارة المخزونات ويحد من التهديدات التي يفرضها الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

٥٠ - ولا تزال آلتا الوسم مخزنتين في مكتب اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة الكائن في الطابق الأول من مبنى وزارة الخارجية. ويكرر الفريق توصيته السابقة بحفظ الآلتين في مستودع أسلحة حكومي آمن، مثل مستودع أسلحة القوات المسلحة (المرجع نفسه، الفقرة ٨١).

٥١ - ولا يزال تخزين الأسلحة في المقاطعات الواقعة خارج العاصمة يمثل تحديا لقوات الأمن، ولا سيما الشرطة الوطنية. وقد عاين الفريق مرافق التخزين في العديد من المقاطعات وراقب أعمال الصيانة الروتينية لهذه للأسلحة، والتي لم تكن دوما كافية. ولاحظ عنصر شرطة الأمم المتحدة، في تقرير نشر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أن بعض أسلحة وحدة التصدي للطوارئ، ووحدة دعم الشرطة، تخزن في صناديق خشبية، ووجدت شرطة الأمم المتحدة أن هذا غير كاف. وبالإضافة إلى ذلك، تبقى الأسلحة مع الضباط على مدار الساعة في بعض الأحيان، خلافا للإجراءات المعتادة حيث تعاد الأسلحة إلى مستودعاتها بعد انتهاء نوبات الضباط.

دال - الإطار التشريعي للأسلحة الصغيرة والمسائل المتعلقة بالقدرات

٥٢ - لاحظ الفريق في تقريره عن منتصف المدة إحراز بعض التقدم في ما يتعلق بوضع إطار قانوني لتنظيم الأسلحة (المرجع نفسه، الفقرات ٢٩-٣٦). ولكن مشروع قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر كان قيد الاستعراض ولم يكن قد قدم إلى الهيئة التشريعية في الوقت الذي قدم الفريق فيه هذا التقرير. وأعرب الفريق عن قلقه من أنه في بلد لا يزال يتسم بقدرة محدودة على مراقبة أجزاء كبيرة من أراضيه لن تتمكن الحكومة من مراقبة حركة الأسلحة إلى ليبريا وخارجها على نحو فعال ما لم تتوفر التشريعات الوطنية التي تحكم استيراد الأسلحة وحيازتها.

٥٣ - وفي أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدمت اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة مشروع قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر إلى مكتب الرئيسة، الذي أرسله فيما بعد إلى مكتب المستشار القانوني للرئيسة الذي كان خارج البلد في ذلك الوقت. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، أرسل المشروع، بتوجيه من الرئيسة، إلى رئيس لجنة إصلاح القوانين. وقام رئيس اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة بإبلاغ الفريق بأن لجنة إصلاح القوانين أرسلت مشروع القانون مرة أخرى إلى مكتب الرئيسة، الذي قام بدوره،

في أواخر أيلول/سبتمبر، بإرساله إلى المفتش العام للشرطة الوطنية. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قامت اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة بإبلاغ الفريق بأن مشروع القانون قد أعيد إلى مكتب الرئيسة.

٥٤ - ويخول مشروع القانون الشرطة الوطنية سلطات ومسؤوليات جديدة هامة، رغم أنه ليس من الواضح ما إذا كانت الشرطة الوطنية قادرة على الاضطلاع بهذه المسؤوليات. وينص مشروع القانون على أن تكون الشرطة الوطنية، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة وتحت إشرافها، جهاز إنفاذ القانون الوحيد المسؤول عن تسجيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة وترخيصها ومراقبتها في جميع أنحاء ليبريا. ويقتضي المشروع من المفتش العام للشرطة الوطنية إنشاء وحدة لمراقبة الأسلحة الصغيرة داخل الشرطة الوطنية، تكون لامركزية وممثلة في كل المقاطعات من أجل تيسير الاتصال بها لتسجيل وتتبع الأسلحة الصغيرة والذخائر. ويتعين على سماسرة الأسلحة أيضا تسجيل أنفسهم لدى المفتش العام، الذي يمسك سجلا بأسماء جميع السماسرة العاملين في البلد، ويقدم للجنة تقارير فصلية عن الأنشطة المتعلقة بتسجيل وترخيص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة والمواد الأخرى ذات الصلة. ويكلف مشروع القانون المفتش العام بتقديم تقرير شهري مفصل إلى وزير العدل وإلى اللجنة فيما يتعلق باستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة أو تصديرها أو بيعها أو شرائها أو نقلها أو صنعها، أو إصلاحها أو حيازتها وعن أي جرائم مرتبطة باستخدامها لتمكين اللجنة من وضع سياسات فعالة لمراقبة الأسلحة الصغيرة.

٥٥ - ويجب أن تنعكس هذه السلطات والمسؤوليات الجديدة المخولة للشرطة الوطنية في قانون الشرطة الوطنية، الذي قدمت وزارة العدل مشروعه إلى الرئيسة في أيار/مايو ٢٠١٤، وما يزال يُنتظر تقديمه إلى الهيئة التشريعية. وبالمثل، ينبغي أن ينعكس دور الشرطة الوطنية ومسؤولياتها في القانون المنشئ للجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة، ربما في شكل تعديل، من أجل تفادي بعض أوجه التداخل والالتباس الدائمة في التنسيق والاختصاص بين أجهزة الأمن، والتي أفضت إلى حالة من الجمود والفشل. ومن شأن تحقيق المواءمة بين مؤسسات الأمن الليبرية من أجل تجنب التداخل أن يكون عملية طويلة الأجل. ورغم ما يكتسيه تركيز الدعم الدولي من أهمية وجدارة، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يعطل الحاجة الملحة إلى سن القانون المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة.

٥٦ - ويلاحظ الفريق أن مجلس نواب ليبريا قد صدق بالإجماع، في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على معاهدة تجارة الأسلحة، التي وقعت عليها حكومة ليبريا

في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في نيويورك. وقد أنشئت المعاهدة بوصفها معيارا دوليا ينظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية والذخيرة. وهي لا تقتضي أي التزام مالي أو إداري من الحكومة، التي لا تصنع ولا تصدر أسلحة بشكل رسمي في الوقت الراهن. وقدمت الرئيسة المعاهدة إلى الهيئة التشريعية في آب/أغسطس ٢٠١٤، ويوحي التصديق عليها بأن المجلس التشريعي يمكن أن يتصرف بسرعة.

هاء - الشواغل الأمنية عبر الحدود وحظر توريد الأسلحة

٥٧ - يشكل الانتشار السريع لفيروس إيبولا من غينيا إلى ليبريا وسيراليون مثالا على الترابط الوثيق بين بلدان المنطقة دون الإقليمية. ولا يزال هذا الترابط وسهولة اختراق الحدود يطرحان تحديات كبيرة أمام الحفاظ على الأمن الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بنشاط المتمردين عبر الحدود. وسبق أن قدم الفريق تقريرا عما يجريه من تحقيقات في المنطقة الحدودية بين ليبريا وسيراليون الحدودية وفي المنطقة الحدودية بين غينيا وليبريا. (S/2014/363، الفقرات ٦٢-٦٤، و ٦٨ و ٦٩). ولا يزال تأمين الحدود يشكل أحد التحديات التي تواجه الحكومة.

٥٨ - ولا تزال المنطقة الواقعة على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار تشكل مصدر قلق خاص للفريق بسبب عدم التوصل إلى حل للمسائل السياسية والاجتماعية في كوت ديفوار، التي أدت في الماضي إلى هجمات مميتة على أيدي جماعات المرتزقة والميليشيات. والوضع مستمر على هذا النحو كما يتبين من الهجمات التي شنت على قريتي فيتي وغرابو في كوت ديفوار.

٥٩ - والأكثر مدعاة للقلق هو أن تحقيقات الفريق في هذه الاعتداءات كشفت عن أدلة تشير إلى أن النخبة السياسية والاقتصادية المرتبطة بالرئيس الإيفواري السابق غباغبو قامت بتنظيم هذه الهجمات وتخطيطها وتمويلها، جزئيا على الأقل (انظر الفقرات ٦٤-٦٨ أدناه). ويكرر الفريق التأكيد على أن الحظر على توريد الأسلحة، رغم أنه قد لا يكون الآلية الأكثر فعالية لمنع الاتجار ونشاط المقاتلين عبر الحدود، لا يزال بمثابة إحدى الأدوات القليلة الكفيلة بضمان التحقيق في مصادر التمويل وتوريد الأسلحة والذخيرة وشبكات المقاتلين العاملة في المنطقة الحدودية (S/2013/316، الفقرة ٣٢ و S/2014/363، الفقرة ٣٨).

٦٠ - وعلى الرغم من أن الهجمات التي وقعت في عام ٢٠١٤ كانت محدودة النطاق ولا تهدد أمن الدولة سواء في ليبريا أو كوت ديفوار، فقد أثبتت أن العناصر المرتبطة بالرئيس الإيفواري السابق غباغبو ما زالت تعتزم تنظيم هجمات فتاكة وتخطيطها وشنها. وعلاوة

على ذلك، لا تزال لدى هذه العناصر القدرة على تحقيق كثير من أهدافها التكتيكية، وهي زعزعة الاستقرار على الصعيد المحلي؛ وإرهاب سكان المناطق الريفية، من أهالي بوركينا فاسو في المقام الأول؛ وشن هجمات ضد القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، على سبيل الانتقام عما تعتبره فظائع ارتُكبت أثناء الأزمة الانتخابية التي مر بها البلد وبعدها؛ وبغرض سرقة الأسلحة الخاصة بقوات الأمن الإيفوارية. (S/2014/363، الفقرات ٣٩-٤٢، و S/2014/729، الفقرات ١٨-٢٤). وقد يفوق طاقتها بلوغ هدفيها الكبيرين وهما استعادة السيطرة على الأراضي التي تعتقد أنها قد أُخذت منها، وفي نهاية المطاف إعادة نظام لوران غباغبو إلى سدة الحكم. ومع ذلك، لا تزال هذه الجماعات ملتزمة بهذين الهدفين الاستراتيجيين واستخدام الوسائل العنيفة لتحقيقهما. وما زال الفريق يشعر بالقلق إزاء إمكانية وقوع مزيد من الهجمات مع اقتراب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ في كوت ديفوار[٢].

الهجمات على فييتي وغرابو

٦١ - هوجمت قريتا فييتي وغرابو في ٢٣ شباط/فبراير و ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٤. وقتل أربعة جنود إيفواريين في شباط/فبراير (S/2014/363، المرفق الثالث) وثلاثة آخرون في أيار/مايو، وفقا لما ذكره وزير الدفاع بول كوفي كوفي. وقتل نحو ١٤ من المدنيين، وشرِّد الكثيرون. وسُرق من القوات المسلحة الإيفوارية ما لا يقل عن ١٥ من قطع الأسلحة وعدة جولات من الذخيرة، والتي لم يتم استردادها. ووقع هجوم آخر في هاتين القريتين يوم ٢٦ نيسان/أبريل. وأبلغت مصادر الفريقَ بأن هذا الهجوم، بخلاف هجمات شباط/فبراير وأيار/مايو التي استهدفت جنودا إيفواريين، كان موجها إلى القرويين من أهالي بوركينا فاسو ومن يتعاونون معهم. وكان هذا الهجوم أصغر حجما، ومن المرجح أنه تم على أيدي الإيفواريين المقيمين في كوت ديفوار، وليس الإيفواريين المقيمين في ليبريا أو المرتزقة الليبريين.

٦٢ - وأخبرت الفريق مصادر متعددة، بما في ذلك مقاتلون، بأن من المزمع شن هجمات إضافية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأبلغ أحد مصادر المرتزقة الفريق في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر أنه تم وقف الهجمات مؤقتا بسبب تعزيز التدابير الأمنية ووجود أفراد الأمن في كوت ديفوار وليبريا لمواجهة أزمة إيبولا. ويحتمل أيضا أن تكون

(٢) يشير الفريق إلى أنه من المقرر أيضا إجراء الانتخابات في غينيا عام ٢٠١٥، ويشكل ذلك مصدر قلق آخر للمناطق الحدودية في ليبريا.

عمليات الاعتقال التي تمت في كوت ديفوار وليبريا بعد الهجمات التي وقعت في شباط/فبراير وأيار/مايو كان لها تأثيرها على الهجمات المقبلة. ولا يزال الفريق يشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من الأفراد الذين هم على استعداد للقتال، بمن فيهم مرتزقة ليبريون وإيفواريون مقيمون في ليبريا وإيفواريون مقيمون في كوت ديفوار. وعلاوة على ذلك، تشير المصادر والأدلة إلى أن العديد من المقاتلين الضالعين في الهجمات التي وقعت في أعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ما زالوا طلقاء.

٦٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، أجرى الفريق عدة مقابلات مع القائد الذي تولى تنظيم وقيادة الهجوم الأول على قريتي فييتي وغرابو في شباط/فبراير (يشار إليه فيما بعد باسم ''القائد''). وكان ''القائد'' من الأعضاء المؤسسين في تجمع الوطنيين من أجل السلام، وهو إحدى الميليشيات سيئة الذكر، وهي مدربة ومجهزة بشكل جيد، وموالية لغباغبو، وشكلت في عام ٢٠٠٢. وقد احتفظ بعلاقات وثيقة مع المقاتلين السابقين الآخرين من أعضاء التجمع. وقدم معلومات تفصيلية عن الهجمات، دعمها الفريق بأدلة ثبوتية من مصادر أخرى.

٦٤ - ويتجلى من الشهادة التي أدلى بها والمخطط التنظيمي الذي رسمه لهيكل المقاتلين القائمين بالهجمات (انظر المرفق الثالث) أن هناك ثلاث جماعات من المقاتلين على النحو التالي: جماعة ليبرية، وجماعة إيفوارية تقيم في ليبريا، وجماعة إيفوارية تقيم في كوت ديفوار. وتشكل هذه الجماعات معاً ''سرية أرماغيدون''[٣]. وأشار القائد إلى أن الجماعة كانت تضم ١٥ من الليبريين و ٢٤ من الإيفواريين المقيمين في ليبريا و ١٤ من أعضاء تجمع الوطنيين من أجل السلام (المرفق الثالث). وكان أعضاء التجمع من الإيفواريين المقيمين والمجندين في كوت ديفوار. وتشير مصادر إلى أن الليبريين يتنقلون بحرية عبر الحدود بحيث يستحيل تحديد ما إذا كانوا مقيمين في ليبريا أو في كوت ديفوار. ومن الممكن أن هذه الجماعات الثلاث لم تكن بالضرورة منقسمة بوضوح صارخ خلال الهجمات وأنها كانت تعمل في شكل وحدات انضمت إلى أعضاء التجمع المقاتلين، والإيفواريين في ليبريا، والليبريين. وتورد المرفقات الرابع والخامس والسابع مزيدا من التفاصيل بشأن هويات المقاتلين والمسؤولين عن التجنيد المشتبه فيهم. وتؤيد هذه الاستنتاجات تلك التي سبق أن

(٣) يشير الفريق إلى أن الاسم يتماشى مع الصبغة الدينية لأسماء جماعات المقاتلين الثلاثة المكونة من مقاتلين إيفواريين مقيمين في ليبريا وهي: القوة الخاصة لتحرير كوت ديفوار، وقوات الرب الخاصة لتحرير كوت ديفوار، وقوات الرب الخارقة لتحرير كوت ديفوار (S/2014/363، الفقرة ٤٨، والمرفق الثامن). وهذه الجماعات الثلاث هي الوحدات الفرعية لجماعة المقاتلين المؤلفة من إيفواريين مقيمين في ليبريا، معظمهم في المناطق المحيطة بمخيم ليتل وليبو للاجئين.

خلص إليها الفريق استنادا إلى الشهادات والأدلة الوثائقية بشأن هيكل الهجمات وعدد المقاتلين ومختلف الجماعات المعنية. (S/2014/363، الفقرات ٤٩-٥٦، والمرفق الثالث). وخلص تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار إلى الاستنتاج نفسه (S/2014/729، الفقرات ١٧-٢٤).

أدلة الروابط القيادية والمالية مع النخبة الموالية لغباغبو

٦٥ - وجد الفريق أدلة كافية تدل بوضوح على أن المقاتلين تلقوا مساعدة مالية للاضطلاع بأنشطتهم وتعليمات للقيادة والتحكم. وثمة دلائل أيضا على روابط مع النخبة السياسية الإيفوارية الموالية لغباغبو. ولا بد من إجراء مزيد من التحقيقات لتحديد هوية هؤلاء الأفراد ومواقعهم بدقة.

٦٦ - وأبلغ ''القائد'' الفريق أنه تلقى التمويل والتعليمات من النخبة الموالية لنظام غباغبو السابق التي تعيش في الخارج. وادعى أن هذه الشبكة قامت بتخطيط الهجمات وتنظيمها وتمويلها. وقدم للفريق الهيكل التنظيمي العام للجماعة (المرفق السادس).

٦٧ - وتمكن كل من الفريق وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار من الاطلاع على بعض مراسلات ''القائد'' الخطية من عام ٢٠١٣ حتى شباط/فبراير ٢٠١٤. وهذه الرسائل تؤكد شهادته وتشير إلى أن هذه الجماعة تلقت التعليمات والتمويل والدعم باستمرار طوال عام ٢٠١٣. وأسفر ذلك في عام ٢٠١٤، عن الهجمات التي شنت على فييتي وغرابو (S/2014/729، الفقرات ١٧-٢٤). وتشير الرسائل، التي تؤيدها شهادات الشهود الآخرين، إلى أن الفريق تلقى التمويل عن طريق وسطاء في أوروبا وفي غرب أفريقيا. وتبدو المبالغ ضئيلة إلى حد ما، وفق ما لوحظ فيما يتعلق بالهجمات التي وقعت في عام ٢٠١٣. فقد كانت التحويلات الواردة في إفادات الشهود تتراوح بين ٠٠٠ ٤٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٧٧ من دولارات الولايات المتحدة) ومليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ٠٠٠ ٢ دولار).

٦٨ - وأوردت شهادة ''القائد''، وإفادات الشهود، ومصادر المقاتلين الإيفواريين والليبريين الذين تحدث إليهم الفريق في ليبريا اسماء أعضاء رفيعي المستوى في نظام غباغبو السابق، بوصفهم ضالعين في نشاط المتمردين من الناحية السياسية أو المالية. وقد فرَّ العديد ممن وردت أسماؤهم من كوت ديفوار ويقيمون حاليا في غانا وفي بلدان أخرى من غرب أفريقيا. وحاول الفريق الالتقاء ببعض هؤلاء الأفراد عن طريق مجلس غانا للاجئين، في أكرا، ولكنه لم ينجح (انظر الفقرة ٩٣، أدناه).

٦٩ - ويدرك الفريق أن هناك حافزا للأفراد المحتجزين على ذكر أسماء هؤلاء المسؤولين رفيعي المستوى تملقا لدوائر الأمن وربما لنيل حريتهم. وتوجد حافز أيضا لدى بعض الناس في حكومة كوت ديفوار على ترويج الفكرة القائلة بأن هؤلاء الأفراد يثيرون القلاقل في البلد، بغية زيادة وصمهم لأسباب سياسية. غير أن الرسالة، التي تتضمن تفاصيل أنشطة التنظيم والتمويل التي اضطلع بها بعض أعضاء النخبة الموالية لغباغبو، تبدو موثوقة وأكدتها مصادر أخرى. ويرى الفريق أنه لا بد للفريق وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار من إجراء تحقيقات مشتركة أكثر منهجية في هذه المسألة.

تشكيلات المقاتلين التي يُحتمل أن تكون متصلة بالهجمات التي ارتكبت عبر الحدود في ٢٠١٢ و ٢٠١٣

٧٠ - تشير الدلائل إلى ارتباط العناصر القيادية والعملياتية في سرية أرماغيدون بالجماعات التي نفذت هجمات عبر الحدود في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. فقد تناول ''القائد''، في رسالة وجهها لشخص آخر، خبر وفاة أولاي تاكو الملقب باسم ''طرزان الغرب الكبير''. وحقق الفريق مع تاكو في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وقد احتفظ تاكو بعلاقات وثيقة مع كل من بوبي ساربي ونييزي باراواي واوفوري دياه وباقي المرتزقة المسؤولين عن تنفيذ الهجمات التي شهدتها ساكريه وساو وبارا في عام ٢٠١٢ والتي راح ضحيتها سبعة من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. ولقى تاكو مصرعه في الهجوم الذي تعرضت له قرية بييتي غيغلو في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2011/757، الفقرة ٥٨؛ و S/2012/901، الفقرات ٦٨ و ٧٤ و ٧٥ والمرفق السادس عشر؛ و S/2013/316، الفقرات من ١٦ إلى ١٩، ومن ٢١ إلى ٢٣، والمرفق الثالث). وكشفت المراسلات عن صدور تعليمات بإخفاء خبر موت تاكو بعد فترة وجيزة من مقتله، وكشفت أيضا عن أنه سيتم تعيين شخص آخر ليحل محله قريبا. ولئن كان هذا الدليل لا يؤكد أن هذه الجماعات كانت كلها خاضعة لقيادة واحدة، فهو على الأقل يشير إلى أنها كانت مرتبطة مع بعضها بعضاً بعلاقات وثيقة لدرجة أنها كانت تتبادل المعلومات التفصيلية بشأن عملياتها وكان بينها فهم مشترك لهذه المعلومات.

٧١ - وأبلغ فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار بأن سرية أرماغيدون كانت ضالعة في الهجوم الذي استهدفت به فيما يبدو أكاديمية الشرطة في أبيدجان في ١١ آذار/مارس ٢٠١٣، وراح ضحيته مدير التدريب، الجنرال ياو براو آلان (S/2014/729، الفقرة ٢٠). كما تظهر المراسلات والشهادات التي حصل عليها الفريق أن النية كانت متجهة إلى استخدام سرية أرماغيدون في الهجوم على مؤسسات حكومية واغتيال ساسة في كوت ديفوار من أجل تحقيق أهداف سياسية. وأبلغ ''القائد'' الفريق بأن خطط هذه

الهجمات كانت قد أُعدّت بالفعل وبأن الأفراد المستهدفين بالقتل كانوا قد وضعوا تحت المراقبة، لكن التنفيذ الفعلي لم يتم لأنه لم يتلق ما يكفي من الأموال والأسلحة.

الأسلحة المستخدمة في تنفيذ الهجمات، وانتهاكات حظر الأسلحة التي يُشتبه في حدوثها، ومخابئ الأسلحة

٧٢ - في ضوء حقيقة أن الهجمات التي شهدتها المنطقة منذ عام ٢٠١٢ كانت محدودة النطاق، يتبين أنها نُفذت بأسلحة قليلة وبطلقات معدودة. واستخدم باقي المشاركون في هذه الهجمات السلاح الأبيض والسكاكين والمناجل (S/2014/363، المرفق الثالث). وذكر ''القائد'' للفريق أن الهجمات نفذت باستخدام سبع بنادق كلاشينكوف من طراز AK-47، وقدم إلى الفريق قائمة بأسماء المقاتلين الذين تسلحوا بها وأولئك الذين كانوا تسلحوا بالسلاح الأبيض (المرفق السابع). وأخبرت مصادر أخرى الفريق بأن عدد البنادق من طراز AK-47 التي تم استخدامها تراوح من عشر بنادق إلى اثنتي عشرة بندقية.

٧٣ - ووفقا لما ذكره ''القائد'' ومصادر أخرى في أوساط المقاتلين، فإن فشل تلك الهجمات جاء نتيجةً لافتقار المهاجمين للسلاح اللازم. وكان من بين أهداف الهجمات الحصول على أسلحة من الجنود الإيفواريين. وسعت سرية أرماغيدون قبل الهجمات إلى اقتناء المزيد من الأسلحة. وتضمنت المراسلات التي حصل عليها الفريق طلبا يعود إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣ بتسليح ١٢٠ مقاتلا ببنادق من طراز كلاشينكوف AK-47 ورشاشات خفيفة من طراز AA-52، ورشاشات كلاشينكوف متعددة الأغراض من طراز PKM، ورشاشات عيار ١٢,٧، وقنابل يدوية، ومدافع هاون، ومسدسات، وبالذخائر اللازمة لهذه الأسلحة (المرفق الثامن). ولم يتضح ما إذا كانت هذه الأصناف المدرجة بالقائمة قد اشتُريت، سواء جزئيا أو كليا، أم أنها مجرد قائمة بالأصناف المرغوب في شرائها. والصنف الوحيد الذي تم التحقق من شرائه هو جهاز لمسح الترددات اللاسلكية استُخدم لرصد مواقع القوات المسلحة الإيفوارية قبل الهجمات وأثناءها. ويلاحظ الفريق كذلك أن المنطقة لا تزال تأوي شبكات من الأفراد المرتبطين بتجار السلاح (انظر المرفق التاسع).

٧٤ - وعلم الفريق من مصادر موثوقة أنه، قبل وبعد الهجمات التي شنت على قريتي فييتي وغرابو في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٤، نُقل عدد محدود من الأسلحة من ليبريا إلى كوت ديفوار عبر نهر كافالا وهو ما شكل انتهاكا لحظر الأسلحة. وأبلغت المصادر الفريق بأن بنادق من طراز AK-47 استُخدمت خلال الهجمات التي شُنت على قريتي فييتي وغرابو وأن البنادق التي سُرقت من جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال هذه الهجمات جُلبت إلى ليبريا.

٧٥ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، أجرى الفريق مقابلة مع شخصين من أهل قريتي فيتي وغرابو الذين فروا إلى ليبريا بعد الهجوم الذي وقع في ١٥ أيار/مايو. وحدد هذان الشخصان أسماء بعض المقاتلين الضالعين في شن الهجمات على هاتين القريتين، منهم أوغسطين كابيو غناغبي (انظر المرفقين الرابع والخامس) بعد أن تعرّفا عليهم من مجموعة الصور التي عُرضت عليهما. كما أخبر هذان الشخصان الفريق بأن غناغبي عاد إلى الجانب الليبري من الحدود بأسلحة وذخائر مُغلّفة في أكياس أرز. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، علم الفريق من عدة مصادر داخل مخيم ليتل وليبو للاجئين وحوله بأن غناغبي سُمع بعد عودته إلى ليبريا وهو يتفاخر بقتل جنود إيفواريين وسرقة أسلحتهم. وذكر القرويان أن الأسلحة لا تزال مخبأة خارج قرية جارتوكن، في مقاطعة ريفر جي، وزودا الفريق بخريطة للمكان. وقدم الفريق هذه المعلومات للسلطات الليبرية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٧٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أبلغ ضابط بالشرطة الوطنية الفريق بأن موطنا ليبريا يدعى إيريك سميث ألقي القبض عليه في مقاطعة ريفر جي في ١٦ أيار/مايو وهو يحاول الفرار من قوات الأمن الإيفوارية في أعقاب الهجوم الذي شهدته قريتي فيتي وغرابو في ١٥ أيار/مايو. واعترف سميث للشرطة بتورطه في الهجوم وضبط بحيازته هاتف لاسلكي من إنتاج شركة موتورولا. ووفقا لما أفادت به الشرطة، فقد ذكر سميث أيضا أنه كان بصحبة غناغبي أثناء الهجوم على قرية غرابو وأن غناغبي معه أسلحة وهاتف لاسلكي موتورولا. وعلم الفريق من مصدر آخر داخل ميليشيات ليتل وليبو أن غناغبي تحت يديه بعض الأسلحة على الأقل. ويلاحظ الفريق أيضا أن ''القائد'' الذي قاد الهجوم الأول أفاد بأن شخصا يدعى ''أوغسطين''، الذي تبين فيما بعد أنه هو غناغبي، شارك في الهجمات (انظر المرفقين الخامس والسابع). ونظرا لأن الفريق لم يتسن له العودة إلى ليبريا، فلم يتمكن من التحقق من مدى صحة هذه الإفادات بشكل إضافي. غير أن الفريق يرى أن هذه المصادر لها مصداقية عالية عند تقييمها مجتمعة.

٧٧ - وسعى الفريق، خلال ولايته الحالية، إلى تحديد مواقع مخابئ الأسلحة الأخرى، ولا سيما تلك المرتبطة بالهجمات التي نُفذت عبر الحدود. وفي آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٤، أجرى مقابلة مع قائد المرتزقة الذي نظم الهجوم على ثكنات القوات الجمهورية لكوت ديفوار في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ (S/2012/901، الفقرات ١٧ و ٤٠ ومن ٥٩ إلى ٧١). وأبلغ الفريق بأن الأسلحة المستخدمة في الهجوم أعيدت إلى ليبريا ومعها الأسلحة التي سُرقت أثناء الهجوم في عام ٢٠١٢، وبأن الأسلحة مخبأة في مكان محيط ببلدة

تيان بمقاطعة غراند غيديه. وقد سبق لهذا المصدر أن أثبت مصداقيته العالية، ويشتبه الفريق بالفعل في أن الأسلحة نُقلت عبر الحدود وأُخفيت في قضاء غراند غيديه.

٧٨ - وفي عام ٢٠١٣، باع أحد جنرالات المرتزقة منصة إطلاق صواريخ آر بي جي تعود إلى مخبأ الأسلحة الذي عثر عليه في بيهيكانويلي لمسؤول بحكومة ليبريا (S/2013/683، الفقرة ١١). وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، لم تكن تلك الأسلحة قد سُلمت إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لتدميرها، وفقا لما أفادت به البعثة (انظر المرفقين العاشر والحادي عشر).

٧٩ - ويوجد العديد من مخازن الأسلحة والذخيرة في أماكن متفرقة من أنحاء ليبريا، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى عدم اكتمال عملية نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج. وأثناء مباشرة الفريق لتحقيقاته في غراند غيديه، لاحظ أن الشرطة الوطنية عثرت على ذخائر في ثلاث مناسبات منفصلة لم تكن تفتش في أي منها عن أسلحة أو ذخائر بشكل متعمد. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، عثر مزارع في حقله على زهاء ٦٠٠ طلقة بندقية عيار ٧,٦٢. وفي ٢٠ آذار/مارس، عثر مزارع آخر على ٣٧ طلقة عيار ٧,٦٢ ومعها بندقية هجومية يعلوها الصدأ وغير صالحة للاستخدام. وفي ١٢ نيسان/أبريل، أوقف ضباط الشرطة سائق دراجة نارية من طراز سيكو كوشيا لإجراء تفتيش روتيني عند نقطة تفتيش غبابو، وعثروا بحوزته على ست طلقات عيار ٧,٦٢. وقد اكتشفت هذه الذخائر كلها في غضون ثلاثة أشهر دون جهد كبير، مما يشير إلى أن ليبريا بها كميات كبيرة من الذخيرة (انظر المرفق الثاني عشر).

٨٠ - أما بالنسبة للطلقات الست التي ضُبطت بحيازة راكب الدراجة النارية في نيسان/أبريل، فإن الفريق يلاحظ أن هذه الكمية الصغيرة من الذخيرة، التي كانت في حالة ممتازة، تؤيد قول المصادر للفريق في كوت ديفوار بأن عددا قليلا فقط من الطلقات تم استخدامه في الهجوم لكل بندقية من طراز AK-47. وقد شاع هذا النمط في الهجمات التي حقق فيها الفريق في أعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ويلاحظ الفريق كذلك أنه حتى وإن كانت الذخيرة المعروضة في المرفق الثاني عشر يبدو أن الصدأ يعلوها وأنها غير صالحة للاستعمال، فقد تبين بعد الفحص أنه يمكن بسهولة تنظيفها وإطلاقها، حيث فحص الفريق العديد من إبر القدح في الذخيرة، وبدا له أن معظمها صالح للاستعمال.

عمليات التجنيد التي يحتمل أنها تجري في مخيم اللاجئين بشركة برايم لإنتاج الأخشاب وصلتها بالهجمات السابقة

٨١ - في حزيران/يونيه ٢٠١٤، علم الفريق من أحد قادة المرتزقة شديد المصداقية أن قادة الميليشيات والمرتزقة اجتمعوا في مخيم اللاجئين التابع لشركة برايم لإنتاج الأخشاب خارج زويدرو، في غراند غيديه في نيسان/أبريل ٢٠١٤ لمناقشة مسألة التجنيد. وأبلغ فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار بأن ديدييه غوليا (الذي يعرف أيضا باسم روجيه تيكويا)، كان يتولى تجنيد مقاتلين في المنطقة نفسها (S/2014/729، الفقرة ٢٥). ويلاحظ الفريق أن غوليا - وهو قائد سابق في ميليشيا موالية لغباغبو في غويغلو - عمل كوسيط رئيسي بين نظام غباغبو السابق والمرتزقة الليبريين المتمركزين في موين - كافالي، بكوت ديفوار، قبل وأثناء الأزمة التي نشبت في أعقاب الانتخابات الإيفوارية في عام ٢٠١١، حيث تولى تزويد المرتزقة بالمال والسلاح نيابة عن أبيدجان (S/2012/901، الفقرات من ٥٢ إلى ٧١، والمرفقان الثاني عشر والثالث عشر). وغوليا هو أيضا والد زوجة بوبي ساربي، وكان من كبار الممولين الذي قام بتوفير السلاح وأصدر الأوامر لمنفذي الهجمات على ساكري وساو وبارا، التي أسفرت عن مقتل ٧ من أفراد حفظ السلام من النيجر تابعين لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار (المرجع نفسه، الفقرات ٥٢ و ٥٦ و ٥٧ و ٧٠).

٨٢ - ويلاحظ الفريق أنه وفقا لمصادره، فإن عمليات التجنيد الأخيرة لمنفذي الهجمات على قريتي فيتي وغرابو تم معظمها، إن لم يكن كلها، في مخيم ليتل وليبو في مقاطعة ميريلاند. بيد أن الهجمات التي وقعت في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لها علاقة بمخيم اللاجئين التابع لشركة برايم ومخيمات أخرى في غراند غيديه. وتشير الأدلة التي ظهرت مؤخرا إلى أن هذه الجماعات قد لا تكون منفصلة كما خَلُصت التحليلات السابقة.

صلة مقاتلي الميلشيات بمخيم ليتل وليبو للاجئين

٨٣ - أبلغ الفريق في تقرير سابق بوجود صلة بين مقاتلي الميلشيات ومخيم ليتل وليبو للاجئين في قضاء ميريلاند بليبريا (S/2014/363، الفقرات من ٤٣ إلى ٥٦). وقد عثر الفريق على المزيد من الأدلة التي تؤكد ذلك. ولا يزال الفريق يساوره القلق إزاء إمكانية استغلال مخيمات اللاجئين في ليبريا كملاذ آمن ومركز مناسب لتجنيد منفذي الهجمات عبر الحدود وقاعدة انطلاق لمثل هذه الهجمات، وخاصة في الحالات التي يحصل فيها أفراد الميليشيات على مركز اللاجئين (S/2012/901، الفقرات ٤١ و ٤٦ و ٦٠-٦٢، و ٦٤ و ٦٦-٦٨ و ٧٠ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٦ و ٧٧ و ٨١-٨٣؛ و S/2014/363، الفقرة ٨٣).

٨٤ - ووفقا لما ذكرته مصادر مستقلة متعددة، فإن تجنيد الإيفواريين في ليبريا كان يتم بقيادة اثنين من اللاجئين الإيفواريين المقيمين في ليتل وليبو، وهما نويل كاجوهو وأوغوستين دابو تاكو (انظرالمرفق الثالث عشر). وأبلغ مصدران من مقاتلي الميليشيات الفريق بأن تاكوبو ودجوكا وعداهما بالمال إذا شاركا في تنفيذ الهجمات في قريتي فيتي وغرابو. ووفقا للمصدرين هذين، فإن تاكوبو ودجوكا لم يدفعا أي أموال للمقاتلين الذين قاتلوا في كوت ديفوار، رغم وعودهما. ولم يتضح ما إذا كان تاكوبو ودجوكا لم يدفعا للمقاتلين لأنهما لم يتلقيا أي أموال أم أنهما تلقيا أموالا واحتفظا بها لنفسهما.

٨٥ - وفي ضوء حقيقة أن هناك أموال توافرت لدى ''القائد'' ومن معه من الأعضاء القياديين السابقين في تجمع الوطنيين من أجل السلام لكنها لم تصل إلى أيدي المقاتلين الذين جُندوا في مخيم ليتل وليبو للاجئين، تتضح نقطتان.

٨٦ - النقطة الأولى هي أن هذه الجماعات ربما تكون مرتبطة على مستوى العمليات، لكنها ليست بالضرورة ''جماعة واحدة''، وأن هناك تقسيمات طبقية داخل الجماعة الواحدة. ويشير هذا السيناريو إلى أن القيادة استطاعت تعبئة مقاتلين من مصادر متعددة دون حتى أن تضطر إلى تقديم موارد أو أموال أو أسلحة بكميات كبيرة.

٨٧ - والنقطة الثانية هي أن النزاع في كوت ديفوار يدور على مستويين. فمن جهة، يوجد صراع سياسي فيما بين الساسة، الحاليين والسابقين، والنخبة ذات الموارد. ومن جهة أخرى، توجد مظالم محلية صغيرة نشأ معظمها بسبب النزاع على الأرض، وهي مظالم تستطيع النخبة بكل سهولة أن تستغلها لتجنيد المقاتلين من بين أبناء الطبقة الدنيا. وربما لم يكن مقاتلي هذه الطبقة الذين هاجموا مراكز القوات الإيفوارية بالسكاكين والمناجل على دراية بالدوافع السياسية الأوسع نطاقا وراء هذه الهجمات، وبصلتها بتجمع الوطنيين من أجل السلام أو بالنخبة المرتبطة بالرئيس السابق غباغبو. فأغلب الظن أن هؤلاء الأشخاص كانت تحركهم دوافع محلية في المقام الأول. وربما تفسر هذه النقطة الاستنتاج الذي خلص إليه الفريق من التحقيقات التي أجراها على الجانب الإيفواري من الحدود وهو أن هذه الهجمات لم تكن ممولة بنفس مستوى الهجمات التي سبقتها في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

إخلاء سبيل ليبريين متورطين في هجمات أوهروبهم

٨٨ - ما زال الفريق يشدد على حقيقة أن معظم المقاتلين المشاركين في الهجمات الأخيرة هم مقاتلون إيفواريون، وأن أسباب النزاع جذورها متأصلة في الحالة السياسية الداخلية في كوت ديفوار. ومع ذلك، قام الفريق بتوثيق تورط بعض الليبريين في هذه الهجمات،

معتمدا جزئيا على البيانات والأدلة التي جمعتها الشرطة الوطنية. وبالرغم من هذه الأدلة، فإن الليبريين الثلاثة الذين اعترفوا بتورطهم أثناء احتجازهم لدى الشرطة الوطنية الليبرية منهم من أخلي سبيله منذ ذلك الحين ومنهم من هرب من السجن. وهؤلاء الأشخاص هم هنسن وبياه[٤] (المعروف أيضا باسم ''كودو كابيت كارلوس'')، وأوغوستين توياه، وإريك سميث (S/2014/363، الفقرات ٥٠-٥٦، والفقرة ٧٦ أعلاه، والمرفق الرابع).

خامسا - المصادر المحتملة لتمويل شراء الأسلحة

ألف - الحاجة إلى المصالحة في كوت ديفوار وإجراء تحقيق في غانا

٨٩ - أعرب الفريق في تقريره عن منتصف المدة عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية المصالحة الوطنية الإيفوارية، بالرغم من العمل الذي تقوم به لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، التي أنهت شهادتها العلنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ولاحظ الفريق أن المقاتلين على جانبي الحدود بين كوت ديفوار وليبريا الذين غالبا ما تربطهم روابط عرقية أو لغوية قد ارتكبوا في الماضي هجمات عنيفة ضد القوات الحكومية في كوت ديفوار، وأن هذه الهجمات يحتمل أن تتزايد وأن تصبح أكثر ضراوة خلال الفترة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في كوت ديفوار في عام ٢٠١٥ (S/2014/363، الفقرة ١٠).

٩٠ - ومنذ حرب عام ٢٠١١، استهدفت المساعي الواضحة الرامية لإقامة العدل في كوت ديفوار في المقام الأول الرئيس السابق لوران غباغبو والأعضاء الرئيسيين في حزبه السياسي السابق، وهو الجبهة الشعبية الإيفوارية. وما زالت الجبهة الشعبية الإيفوارية حزب المعارضة الرئيسي في البلد، ومما يعقد عملية المصالحة في البلد، لا سيما في سياق الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥، هو أن الجبهة الشعبية الإيفوارية ما تزال هي حزب المعارضة الرئيسي. ويدرك الفريق أن ٣٤١ من مؤيدي الجبهة الشعبية الإيفوارية الذين اعتقلوا خلال وبعد الأزمة التي أعقبت الانتخابات ما زالوا قيد الاحتجاز. والأهم من ذلك استمرار نفي أعضاء بارزين في نظام حكم غباغبو، يعيش كثير منهم في غانا المجاورة.

٩١ - وسبق للفريق أن لاحظ أن التمويل الذي يوفره مسؤولو نظام غباغبو السابقون المقيمون في غانا كان حافزا أساسيا على شن الهجمات عبر الحدود من ليبريا إلى داخل

(٤) أبلغ الفريق في تقرير سابق أن هنسن وبياه يحمل جنسية مزدوجة بحكم الواقع، فأبوه ليبيري وأمه إيفوارية، وأنه من اللاجئين المسجلين (S/2014/363، الفقرتان ٥١ و ٥٢). وفي وقت لاحق، تم إبلاغ الفريق من قبل الشرطة الوطنية بأن وبياه مسجل لدى لجنة الانتخابات الوطنية ويحق له الإدلاء بصوته في ليبريا.

كوت ديفوار (S/2012/448، الفقرات ٨ و ٨٦ و ٨٧، و S/2012/901، الفقرات ٣٩ و ٤٧ و ٥١-٥٨).

٩٢ - وبدافع من الأدلة التي عثر عليها الفريق أثناء تحقيقاته، وبخاصة في كوت ديفوار، سافر الفريق إلى غانا في الفترة من ١٣ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لإجراء المزيد من التحقيقات في الصلة المحتملة بين الهجمات التي وقعت مؤخرا في كوت ديفوار والنخبة السياسية الإيفوارية المتمركزة في أكرا. وقدم الفريق إخطارا مسبقا إلى حكومة غانا عن هذه الرحلة، بما في ذلك تفاصيل عن المواعيد والمسؤولين الذين أراد مقابلتهم. وعندما كان الفريق في أكرا، قام بمحاولات متكررة للاجتماع بمسؤولين حكوميين، وبخاصة منسق مجلس الأمن الوطني، ولكن باءت محاولاته بالفشل.

٩٣ - وسبق أن ناقش الفريق هذه المسألة مع حكومة غانا أثناء زيارة قام بها في تموز/يوليه ٢٠١٣ والتقى خلالها قرابة عشرة من كبار المسؤولين في نظام غباغبو السابق في منفاهم في أكرا في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وبعد ذلك، أوضحت السلطات الغانية للفريق أن المسؤولين الإيفواريين السابقين يخضعون لمراقبة صارمة للتأكد من عدم مشاركتهم في أية أعمال مزعزعة للاستقرار في كوت ديفوار أثناء إقامتهم في غانا. كما أبلغت حكومة غانا الفريق بأن هؤلاء الأشخاص ليس لديهم ما يكفي من الأموال للقيام بأنشطة من هذا القبيل. وأبلغ بعض الوزراء السابقين في نظام غباغبو الفريق بأن حكومة كوت ديفوار قامت بتجميد حساباتهم المصرفية، وأنهم يسعون إلى العودة إلى كوت ديفوار، ولكنهم يخشون القتل أو الاحتجاز إذا ما أقدموا على ذلك. ولم يكشف التحقيق الذي أجراه الفريق في غانا في عام ٢٠١٣ عن أدلة تشير إلى أن هؤلاء الأشخاص يقومون بتمويل عناصر من المرتزقة الليبريين والميليشيات الإيفوارية (انظر S/2013/683).

باء - الاتجار بالمخدرات

٩٤ - لاحظ الفريق في تقريره عن منتصف المدة أن الزيادة الظاهرة في الاتجار بالمخدرات إلى داخل وخارج ليبريا تمثل شواغل خطيرة تتعلق بأمن الدولة، وأن ذلك يعزى جزئيا إلى أن شبكات التهريب ما أن تجد لها مواطئ قدم راسخة، تزداد فرص تمويل الأسلحة غير المشروعة، وبالمثل تزداد سهولة نقل الأسلحة النارية عبر الطرق السرية. وساور الفريق القلق على وجه الخصوص من إمكانية أن يصبح الاتجار غير المشروع مصدرا محتملا لتمويل الأسلحة التي تستخدمها الجهات الفاعلة من غير الدول. ويشدد الفريق من جديد على ضعف ميناء فري بورت في مونروفيا بوصفه مرفقا لإعادة شحن تلك المخدرات (S/2014/363، الفقرات ٧٠-٧٨).

٩٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تلقى الفريق معلومات من مدير وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات تشير إلى أن عمل الوكالة قد أعيق بشكل خطير بسبب أزمة إيبولا، بالرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة الخاصة بالمخدرات. وأشار الفريق في تقريره إلى أن ليبريا هي واحدة من عدد قليل جدا من البلدان في المنطقة التي لم تعتمد بعد تشريعات بشأن المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة بالرغم من أن الحكومة قامت بإعداد مشروع قانون بهذا الشأن في عام ٢٠١٣. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدمت الحكومة مشروع القانون، الذي يفرض عقوبات شديدة على الاتجار بالمخدرات بل وعلى تعاطي القصر للمخدرات، إلى الهيئة التشريعية، التي صدقت عليه في غضون بضعة أسابيع. وأحيل القانون بعد ذلك إلى مكتب الرئيسة، ولا يزال ينتظر التوقيع عليه ليصبح قانونا.

٩٦ - وعلاوة على ذلك، فإن مدير وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات أبلغ الفريق في تشرين الأول/أكتوبر بأن الحكومة لم تأذن بعد لموظفي الوكالة بالانتشار في ميناء فريبورت لأن الميناء، الذي يحتفظ بقوته الأمنية الخاصة، ما زال يعترض على هذا الانتشار[٥]. وما زال الفريق يشعر بالقلق إزاء امتلاك ميناء فريبورت قوة أمنية مستقلة، ويلاحظ أن المادة السابعة (٢) من اتفاق السلام الشامل تحظر صراحة وجود ''جماعات شبه عسكرية'' تعمل في إطار وكالات من قبيل الهيئة الوطنية للموانئ.

٩٧ - ويلاحظ الفريق أن التشريع المنشئ لوكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في عام ١٩٩٩ أسند إليها مهمة ''تيسير الكفاءة والفعالية في تنفيذ جميع التشريعات الوطنية

(٥) أخبر المفتش العام للشرطة الوطنية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ الفريق أيضا بأن الشرطة الوطنية لا تنتشر حاليا في ميناء فريبورت لأن إدارة الميناء تعترض على ذلك.

المعنية بمكافحة المخدرات''. وقد خول هذا التشريع وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات جميع المسؤوليات والصلاحيات ذات الصلة بمسائل المخدرات، كان بعضها سابقا في حوزة الشرطة الوطنية ووكالة الأمن الوطني. وعلى أية حال، فإنه ما زال هناك تداخل في الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالمخدرات بين كل من الشرطة الوطنية، ووكالة الأمن الوطني، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات. وعلاوة على ذلك، فإن صلاحيات وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات لم تتحقق بالكامل بالنظر إلى استمرار إصرار الهيئة الوطنية للموانئ على عدم السماح بانتشار موظفي وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في ميناء فريبورت.

٩٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، ولدى إصدار لجنة غرب أفريقيا المعنية بالمخدرات تقريرا بعنوان ''ليست عابرة: المخدرات والدولة والمجتمع في غرب أفريقيا''، وردت إلى الفريق معلومات تفيد بأن دولة غينيا المجاورة أصبحت مركزا رئيسيا للاتجار بالمخدرات، وبذلك تقوم بالدور الذي كانت تضطلع به غينيا - بيساو من قبل. وأُبلغ الفريق بأن شبكة من ضباط الجيش والموظفين الحكوميين الضالعين في الاتجار بالمخدرات، المعروفين باسم ''المحصَّنين''، يعملون داخل البلد دون التعرض للعقاب. ويمكنهم في ظل ما يتوافر لديهم من إمكانية الحصول على الأسلحة تنظيم عمليات الاتجار بالأسلحة عبر الحدود السهلة الاختراق مع الدول المجاورة، بما فيها ليبريا.

سادسا - التوصيات

٩٩ - أبرز الفريق مرارا الثغرات التشريعية التي تتصل بمراقبة الأسلحة والذخيرة في ليبريا. ويحث الفريق الحكومة على إعطاء الأولوية لإقرار قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر. وإلى أن يتم إقرار هذا القانون، يحث الفريق الحكومة على إصدار أمر تنفيذي يحظر على الأشخاص والكيانات غير الحكومية استيراد الأسلحة والذخائر وحيازتها. ولئن كان إقرار هذا التشريع أمرا ضروريا، فإنه ليس شرطا كافيا لرفع الحظر المفروض على الأسلحة نهائيا.

١٠٠ - ويلاحظ الفريق أن ثمة مشاريع لتشريعات أخرى هامة تتعلق بعملية إصلاح القطاع الأمني في انتظار التصديق عليها وسنها من قبل الحكومة. ومن بينها مشروعان يمثلان أهمية بالغة هما: مشروع قانون الشرطة الوطنية، الذي قدمته وزارة العدل إلى الرئيسة في أيار/مايو ٢٠١٤، وما زال في انتظار تقديمه إلى الهيئة التشريعية للتصديق عليه، ومدونة الانضباط العسكري في القوات المسلحة التي وقع عليها وزير الدفاع في عام ٢٠١٣، إلا أن الهيئة التشريعية لم تصدق عليها بعد. ويحث الفريق الحكومة على التصديق على هذه التشريعات الهامة وسنها.

١٠١ - وما زال الفريق يشعر بالقلق إزاء عدم قيام الحكومة بوسم الأسلحة على نحو سليم ويحثها على أن تقوم، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بوضع علامات على جميع الأسلحة المحتفظ بها في المستودعات الحكومية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالمثل، يحث الفريق الحكومة، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، على أن تقوم بتطبيق وسيلة مناسبة لوسم وتسجيل مخزونات الذخيرة على سبيل الأولوية (S/2013/316، الفقرة ٧٨)، بما يتمشى مع معايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٠٢ - ويكرر الفريق توصيته السابقة بحفظ آلتي وسم الأسلحة في مستودع أسلحة حكومي آمن، مثل مستودع أسلحة القوات المسلحة (S/2014/363، الفقرة ٨١).

١٠٣ - وينبغي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا اكتساب القدرة والدراية اللازمتين لإسداء المشورة للحكومة بشأن المسائل المتعلقة بنظام الجزاءات، لا سيما ما يتعلق منها بالتدابير ذات الصلة بالأسلحة. وبالنظر إلى استمرار عدم تفهم الحكومة لهذه التدابير، ينبغي وجود جهة تنسيق داخل البعثة يمكن أن تلجأ إليها المؤسسات الحكومية ذات الصلة للحصول على معلومات ومشورة في هذا الصدد. وينبغي أن تأذن اللجنة لجهة التنسيق تلك بتلقي الإخطارات من الحكومة وإحالتها إلى رئيس اللجنة.

١٠٤ - ويكرر الفريق التوصية التي قدمتها بعثة التقييم التي أوفدها العام بأن تعين الحكومة منسقا للمسائل المتعلقة بنظام الجزاءات، لا سيما التدابير ذات الصلة بالأسلحة. وينبغي أن تكون لهذا الشخص علاقة عمل وثيقة مع جهة التنسيق المتعلقة بالأسلحة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، المشار إليها أعلاه.

١٠٥ - ويحث الفريق الحكومة وشركاءها الدوليين على التفعيل التام للجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة، من خلال تزويدها بما يكفي من الدعم المالي واللوجستي والسياسي، لكي تتمكن من تنفيذ المهام الموكلة إليها على نحو فعال (انظر المرفق الرابع عشر). ويشمل ذلك ضمان أن يكون لديها ما يكفي من الموظفين. وسيكون دور اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة عاملا بالغ الأهمية لأمن ليبريا في ضوء الانتقال المقرر لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وتسند إليها، ضمن أمور أخرى، ولاية الإشراف على مخزونات الأسلحة المملوكة للدولة، وإدارة مخزونات الحكومة، والإشراف على أنشطة وسم الأسلحة في مختلف الوكالات الأمنية، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية للأسلحة وإدارتها، وتنسيق تسجيل الأسلحة النارية لأغراض الملكية الشخصية للأسلحة النارية في جميع أنحاء البلد.

١٠٦ - ويحث الفريق الحكومة وشركاءها الدوليين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، على معالجة الفجوة التي حددها الفريق في تدريب القوات المسلحة بعد انقضاء التدابير الطارئة المتعلقة بالجهود الرامية إلى احتواء أزمة إيبولا، ألا وهي: تدريب القوات المسلحة في مجال حقوق الإنسان، والتربية المدنية، والعلاقات المدنية - العسكرية في المجتمع الديمقراطي.

١٠٧ - وينبغي للحكومة، بمساعدة من شركائها الدوليين وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أن تعطي الأولوية لبناء قدرات الدوائر الأمنية - لا سيما مكتب الهجرة والتجنيس والشرطة الوطنية - فيما يتعلق بالحالة على الحدود مع كوت ديفوار. وينبغي أن يشمل ذلك، على سبيل الأهمية الحاسمة، بناء قدرة الشرطة الوطنية على إجراء التحقيقات، سواء على مستوى جهاز الشرطة ككل أو فيما بين فرادى الموظفين. ويحث فريق الخبراء عنصر شرطة الأمم المتحدة على زيادة ما يقدمه من توجيه للشرطة الوطنية فيما يتعلق بالأدلة الجنائية والتحقيقات الجنائية والجريمة العابرة للحدود الوطنية، بطرق من بينها تعزيز الربط بين مهمة التحقيق التي تضطلع بها أجهزة إنفاذ القانون وجمع الأدلة، بما يمكِّن من استخدام هذه الأدلة في المحاكم بمزيد من الفعالية. وعلاوة على ذلك، يرى الفريق أنه لا مناص من إجراء تدريبات مشتركة بين الشرطة الوطنية والمدعين العامين، وذلك لتعزيز العلاقات والنهوض بالمعارف المتعلقة بطرائق جمع الأدلة واستخدامها في المحكمة. ومن الضروري أيضا المساعدة في بناء ما يكفي من مرافق تخزين الأسلحة والذخائر في المقاطعات الواقعة خارج العاصمة.

١٠٨ - ويوصي الفريق بتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، ربما عن طريق عقد اجتماعات رباعية تجمع بين حكومتي ليبريا وكوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

١٠٩ - ويحث الفريق حكومة ليبريا على أن تتيح لوكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات إمكانية الوصول غير المقيد إلى ميناء فريبورت في مونروفيا، والموانئ والمراكز الحدودية الأخرى في جميع أنحاء البلد.

سابعاً - المرفقات

المرفق الأول

List of entities with which the Panel had meetings and consultations

Liberia

African Union
Armed Forces of Liberia
Bureau of Immigration and Naturalization
Drug Enforcement Agency
Economic Community of West African States
Emergency Response Unit
Executive Protection Service
Liberia National Commission on Small Arms
Liberia Refugee Repatriation and Resettlement Commission
Liberian National Police
Ministry of Defence
Ministry of Foreign Affairs
Ministry of Internal Affairs
Ministry of Justice
Ministry of State/Office of the President
National Security Agency
Police Support Unit
United Nations Mission in Liberia
United Nations Office on Drugs and Crime
United Nations police

Embassy of China
Embassy of Côte d'Ivoire
Embassy of the Russian Federation
Embassy of Sierra Leone
Embassy of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
Embassy of the United States of America

Côte d'Ivoire

Ministry of the Interior

United Nations Operation in Côte d'Ivoire

Ghana

Ghana Refugee Board

Embassy of Liberia
Embassy of Sierra Leone

United Nations

Department of Peacekeeping Operations
Office for Disarmament Affairs

المرفق الثاني

Committee guidelines on advance notification in connection with any shipment of arms and related materiel, or any provision of assistance, advice or training related to military activities, for the Government of Liberia

ANNEX

Advance Notification Form for use by States in connection with any shipment of arms and related materiel to the Government of Liberia, or any provision of assistance, advice or training related to military activities for the Government of Liberia

A. Shipment of arms and related materiel

Type and quantity of weapons to be delivered:

Type and quantity of ammunitions to be delivered:

End-user(s) of the weapons and/or ammunition to be delivered:

Proposed date of delivery:

Itinerary of shipments including mode of transport and entry point where the material would be imported into Liberia:

B. Provision of assistance, advice or training related to military activities

Type of assistance, advice or training to be provided:

Recipient(s) of assistance, advice or training to be provided including a number where applicable:

Location where assistance, advice or training will be provided:

المرفق الثالث

Organization chart of operational leadership and combatants provided to the Panel by “The Commander”

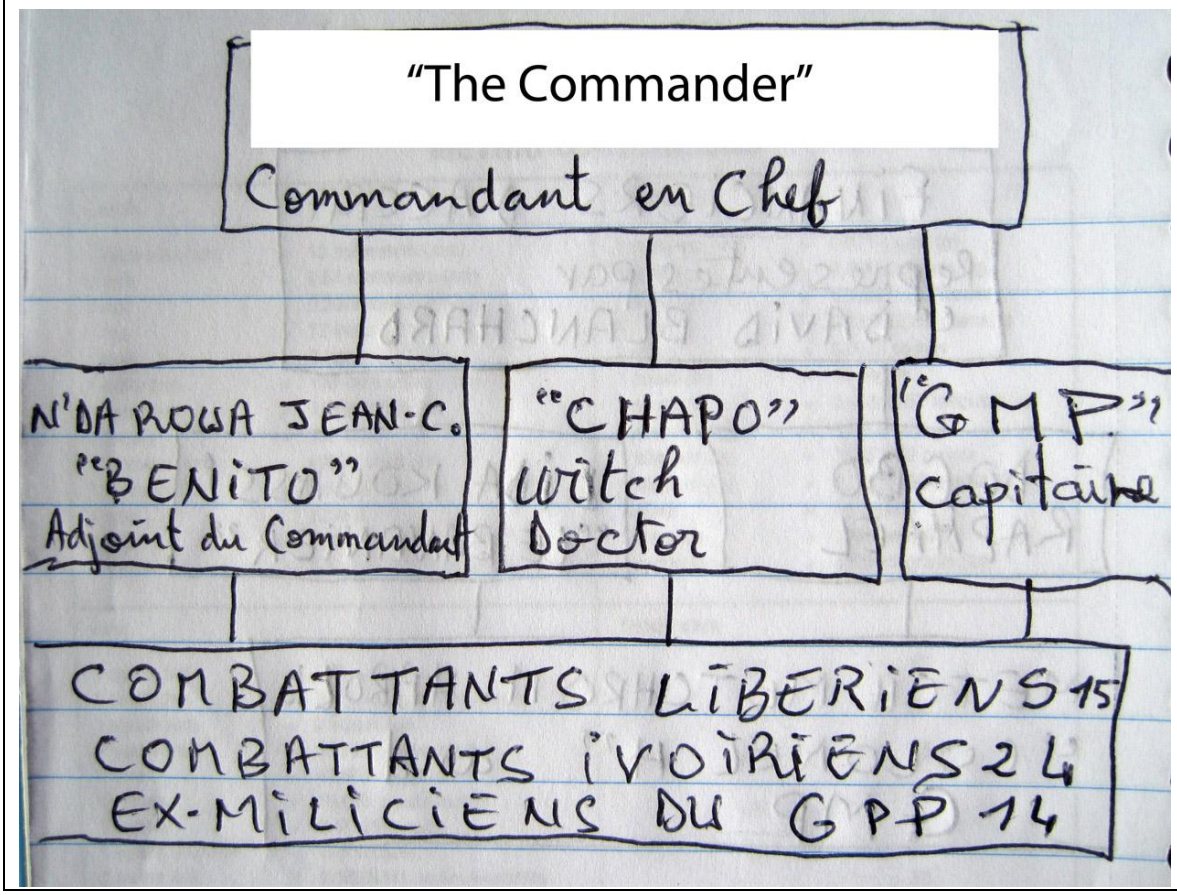

المرفق الرابع

Suspected combatant and recruiter identities

The Panel investigated the identities of combatants involved in the attacks on Fete and Grabo to better understand the combatant networks in the region. Available information on the suspected individuals is presented below.

Suspected Liberian combatants

"Antah" (or "Antah Hawoh" or "Antage Hower")

"The Commander" stated to the Panel that "Antah" was a Liberian "Rasta" (a man with short dreadlocks) from Harper who used one of the AK-47 rifles during the attacks on Fete and Grabo. A militia source in the Little Wlebo refugee camp confirmed to the Panel that "Antah" was a Liberian combatant resident in Harper. A United Nations police report of 14 February 2014, citing statements by individuals arrested allegedly on their way to attack Côte d'Ivoire, indicates that "Anta Hawoh" is a Liberian recruiter who lives in Harper. According to a witness statement given to the Liberian national police by an individual arrested on 14 February 2014, "Antage Hower" is a Liberian recruiter with "Rasta" in Harper.

"Mad Dog" (or "Chien Mechant" or "Jonni Mad Dog")

"Mad Dog", also known as "Chien Mechant" or "Jonni Mad Dog", was listed in the recruitment notebooks (S/2014/363, annex VI). "The Commander" listed this individual as one of the Liberian combatants who attacked Fete and Grabo using one of the AK-47 rifles (annex VII).

Eric Smith

Eric Smith admitted to the Liberian national police that he had been involved with the attacks as an associate of Augustin Kapeyou Gnagbe. He was caught returning to Liberia from Côte d'Ivoire in possession of a Motorola radio handset used for communication among the groups.

Eric Smith, from identification card provided to Panel by national police

Hansen Weah (or "Koudou Kapet Carlos")

Hansen Weah is a de facto dual national who was a facilitator tasked by Augustine Dabo Takouo with gathering and guiding combatants to Côte d'Ivoire ahead of the attack of February 2014. He was arrested by the Liberian national police and released in February 2014 (S/2014/363, paras. 50-56).

Hansen Weah

Another source indicated that an individual named "Othello Freeman" was a Liberian recruiter in Harper. As seen in annex V, "The Commander" wrote that Liberian combatants also included "Joseph" and "Peter". The Panel has no further information on these individuals.

Suspected Ivorian combatants resident in Liberia

The Ivorians resident in Liberia include Augustin Kapeyou Gnagbe ("Augustine" or "Gnagbe"), "Couzo", "Rocher", "Vieux Lion", "Ble Goude", "Petite Princesse" and

"Djegrou".

Augustin Kapeyou Gnagbe

Augustin Kapeyou Gnagbe, according to militia sources in the Little Webo refugee camp and "The Commander", is an Ivorian militiaman involved in the attacks on Fete and Grabo. He is suspected to have taken part in arms embargo violations relating to the attacks. He is a registered refugee at the Little Wlebo camp.

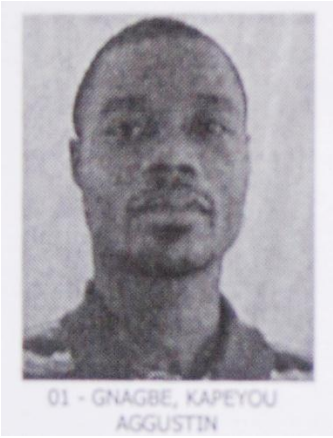

The recruiting notebooks obtained by the Panel in March 2014 contain the noms de guerre of "Rocher", "Vieux Lion" and "Djegrou" (see below). In those same notebooks, "Couzo" ("Kouzo'o" or "Capello") is listed as a central militia leader in the camp, the leader of the Force special de Dieu pour la liberation de Côte d'Ivoire (S/2014/363, paras. 46-49 and annexes V, VI and VIII). This individual is also named by "The Commander" as an Ivorian combatant resident in Liberia. "Petit Princesse" was named by "The Commander" and an Ivorian militia source in the Little Wlebo refugee camp (see further ibid., annexes IV-VIII).

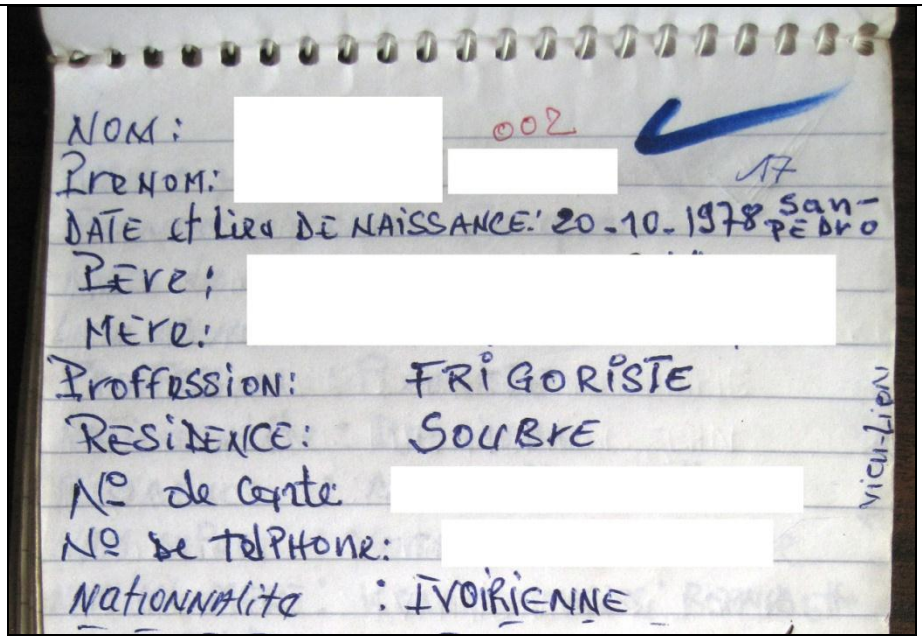

NOM : [redacted]
002
PRENOM : [redacted]
17
DATE et LIEU DE NAISSANCE : 20-10-1978 SAN-PEDRO
PERE : [redacted]
MERE : [redacted]
PROFFESSION : FRIGORISTE
RESIDENCE : SOUBRE
N° de Carte [redacted]
N° de TELPHONE : [redacted]
NATIONNALITE : IVOIRIENNE
VICH-LIEN

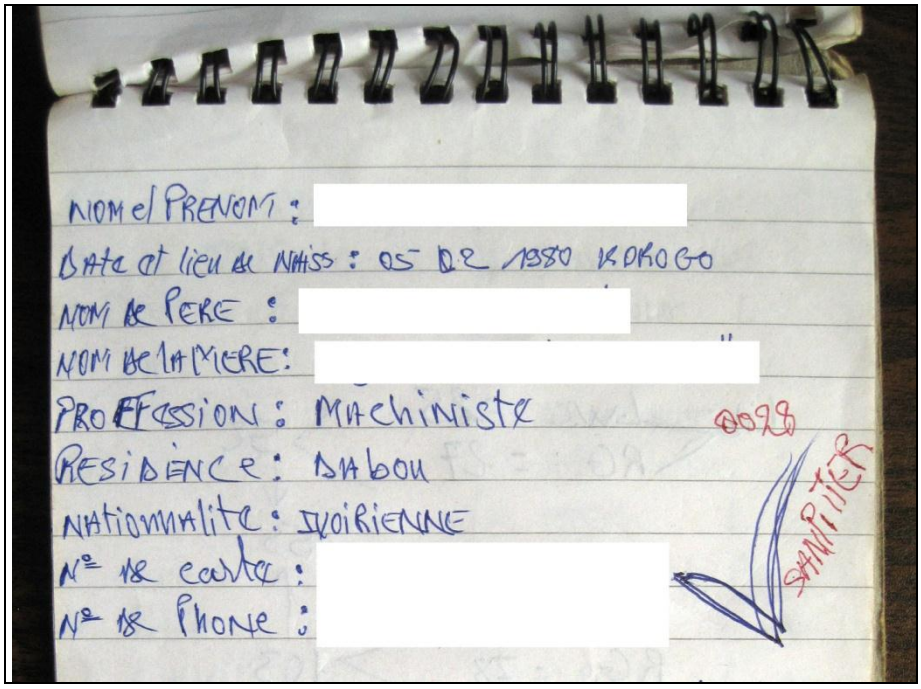

NOM et PRENOM : [redacted]
DATE et LIEU de NAISS : 05 DE 1980 KORHOGO
NOM DE PERE : [redacted]
NOM DE LA MERE : [redacted]
PROFESSION : MACHINISTE
RESIDENCE : DABOU
NATIONNALITE : IVOIRIENNE
N° DE carte : [redacted]
N° DE PHONE : [redacted]
0028
SAMPLIER

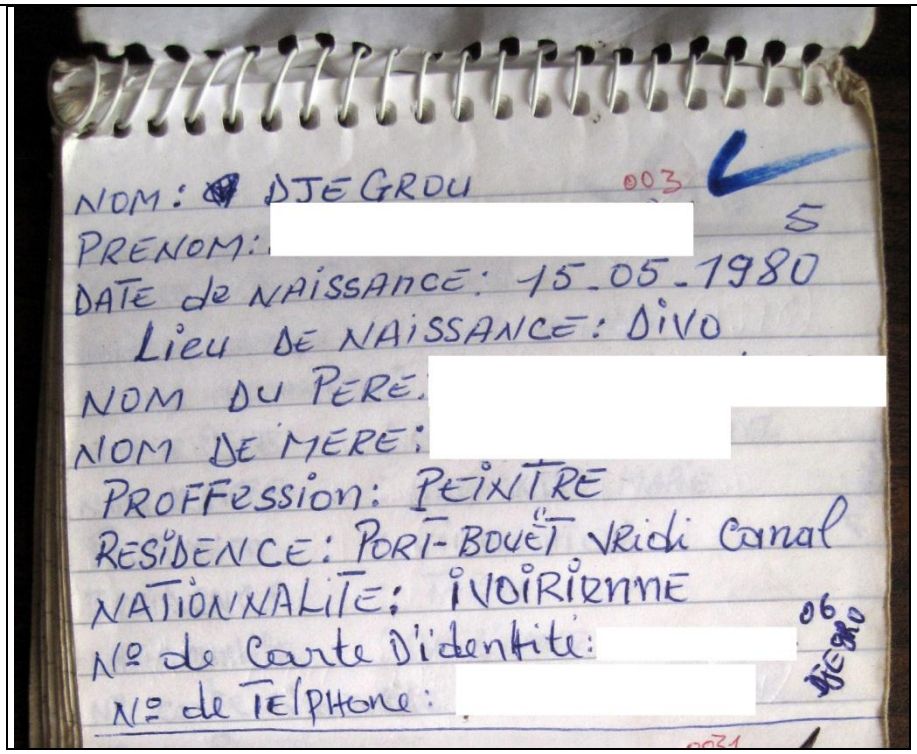
NOM : DJEGROU 003
PRENOM : [redacted]
DATE de NAISSANCE : 15-05-1980
LIEU DE NAISSANCE : DIVO
NOM DU PERE : [redacted]
NOM DE MERE : [redacted]
PROFFESSION : PEINTRE
RESIDENCE : PORT-BOUET Vridi Canal
NATIONNALITE : IVOIRIENNE
Nº de Carte D'identité : [redacted]
Nº de TELPHONE : [redacted]
06 DJEGRO

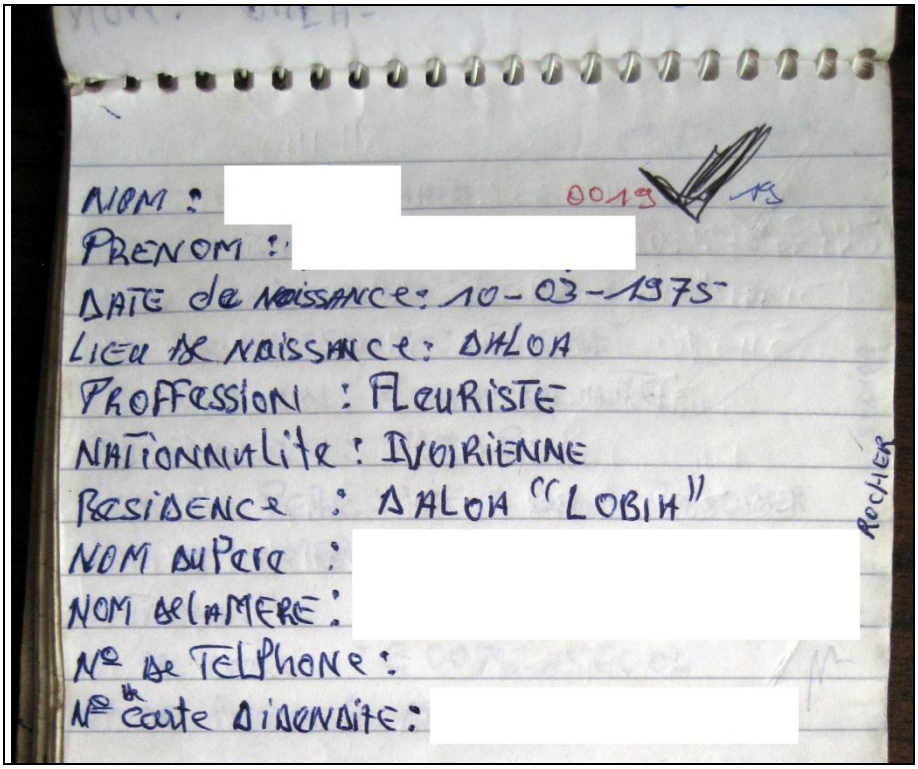
NOM : [redacted] 0019
PRENOM : [redacted]
DATE de NAISSANCE : 10-03-1975
LIEU DE NAISSANCE : DALOA
PROFFESSION : FLEURISTE
NATIONNALITE : IVOIRIENNE
RESIDENCE : DALOA "LOBIA"
NOM DU Pere : [redacted]
NOM DE LA MERE : [redacted]
Nº de TELPHONE :
Nº de Carte D'IDENDITE : [redacted]
ROCHER

Suspected Ivorian combatants resident in Côte d'Ivoire

Ivorians recruited by "GMP" and "Didier" in Tabou: "GMP", "Chapo", "Didier", "Parfait", "Pierre", "Koffi", "Awo", "Messi", "225", "Lakota", "Arafat" "Debordo", "Jean". The fighters from the Groupe des patriotes pour la paix under the leadership of "Colonel H" include "Benito", "CP1", Apôtre, Pilote, Prophète Royal, Bauer Golf, Gota, Bauer Dabou, Évêque, Kassi Kassi, Procureur, Kakao and O Faute.

The security forces of Côte d'Ivoire arrested many individuals in the aftermath of the attacks. In March, the Panel obtained a list of detainees in Abidjan (see below). That list indicates that three core fighters from the Groupe des patriotes pour la paix were detained: "Cacao" or "Kakao" (Loba David Gnapko), "Prophète Royal" (Eba Eliaou Israel) and "Kassi Kassi" (Kassi Kassi Hermane Didier). According to the Group of Experts of Côte d'Ivoire, "PKM" (Koudou Gnango Jean Didier) and "AA52" (Ouei Kouah Rodrigue) were also arrested in 2013. They are Ivorian combatants responsible for several attacks in Abidjan in 2012 and also part of the Compagnie Armageddon.

LISTE DES ASSAILLANTS INTERPELLES SUITE A L'ATTAQUE DE GRABO

N°	NOM ET PRENOMS	DATE ET LIEU DE NAISSANCE	FILIATION	LIEU DE RECRUTEMENT
01	TAKOURA YETT ELVIS FLORENT	25.12.1996 à Gohitafla	De : TAKOURA Robert Et de : BLEYI Yede Martine	Abidjan
02	ZIE Simplice	01.01.1978 à Daloa	De : TAGRO Zié Jacob Et de : GBAGBO Eritier Virginie	Abidjan
03	DJEDJE NEAN HENRY	14.06.1983 à Ouloudio	De : Irogbo DJEDJE Patrice Et de : TAKOUHO Wahi Honoré	Grabo
04	TAH Hié Fréderic	18.02.1973 à Grabo	De : GOLI Tah Dominique Et de : GNEPA Ito Louise	Grabo
05	OUYA Hié Victor	21.07.1970 à Guikla	De : DOHOURO Ouya Et de : NEAN Neande	Grabo
06	DRO Oulaï Eric	23.03.1988 à Gouakpalé	De : DRO Tieffi Et de : NON Marie	Grabo
07	BLIHA Aristide	31.12.1989 à Duékoué	De : BLIAHA Stéphane Et de : SEH Thérèse	Grabo
08	GBAGBO Hié Moïse	27.12.1981 à Néro	De : HIE GBAGBO Félix	Grabo

			Et de : YAKA Nogba Hélène	
09	KOLATE Sondé Dény	02.03.1980 à Tabou	De : KOLATE Gnépa Valentin Et de : POLIE Lucie	Grabo
10	PREGNON Arsène	13.01.1983 à Yopougon	De : PREGNON Yoro Joachim Et de : NALY Rose	Grabo
11	KOFFI Takouho Mathieu	01.01.1986 à Tiboto	De : GNEPA Koffi Michel Et de : OUELLE D. Honorine	Grabo
12	OULAI Yapi Roger	01.01.1989 à Tiboto	De : KAPET oulaï Et de : DJAPI Yao Estelle	Grabo
13	SIMONDE Taoulé Fulbert	08.03.1988 à Tiboto	De : GNEPA Simonde Joseph Et de : NOGBAN Hipi	Grabo
14	ZADI Gnali Appolinaire	02.02.1988 à Saioua	De : ROBE Zadi Dominique Et de : BLI Déwanhi Elisabeth	Grabo
15	KASSI Kassi Hermane Didier	12.12.1982 à Tiassalé	De : KASSI Bindé Et de : Hélène YAO Affoué	Grabo
16	LOBA Gnapko David	27.11.1988 à Gnakouboué	De : Dogba LOBA Et de : DAKOURI Krepka Monique	Abidjan
17	EBA Eliaou Israël	28.10.1984 à Bingerville	De : BLE Klibou SERI Et de : Feue DALIKRE Elisabeth	Abidjan
18	ELIE Jean Fabrice	En 1988 à Zoukougbeu	De : IREBIO Jean Michel Et de : GUEHI Monique	Grabo
19	KOUYA Gnapo Lucien	20.08.1994 à Djamadioké	De : KOUYA Tchoumou Abraham Et de : MONI Wotto Hélène	Grabo

المرفق الخامس

List of combatants provided to the Panel by "The Commander"

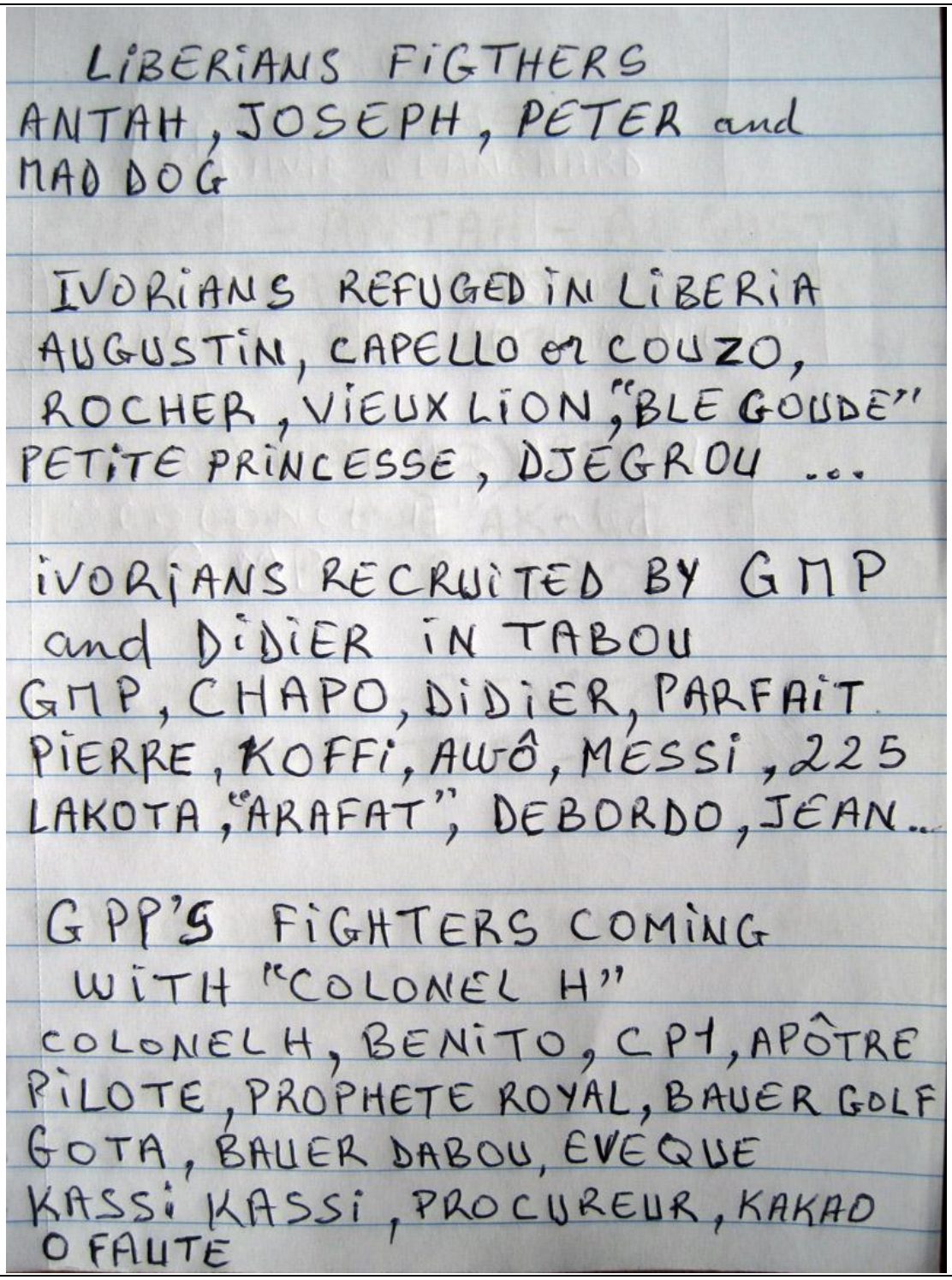
LIBERIANS FIGTHERS
ANTAH, JOSEPH, PETER and
MAD DOG

IVORIANS REFUGED IN LIBERIA
AUGUSTIN, CAPELLO or COUZO,
ROCHER, VIEUX LION, "BLE GOUDE"
PETITE PRINCESSE, DJEGROU ...

IVORIANS RECRUITED BY GMP
and DIDIER IN TABOU
GMP, CHAPO, DIDIER, PARFAIT
PIERRE, KOFFI, AWÔ, MESSI, 225
LAKOTA, "ARAFAT", DEBORDO, JEAN..

GPP'S FIGHTERS COMING
WITH "COLONEL H"
COLONEL H, BENITO, CPT, APÔTRE
PILOTE, PROPHETE ROYAL, BAUER GOLF
GOTA, BAUER DABOU, EVEQUE
KASSI KASSI, PROCUREUR, KAKAO
O FAUTE

المرفق السادس

Organizational leadership and financing structure provided to the Panel by "The Commander"

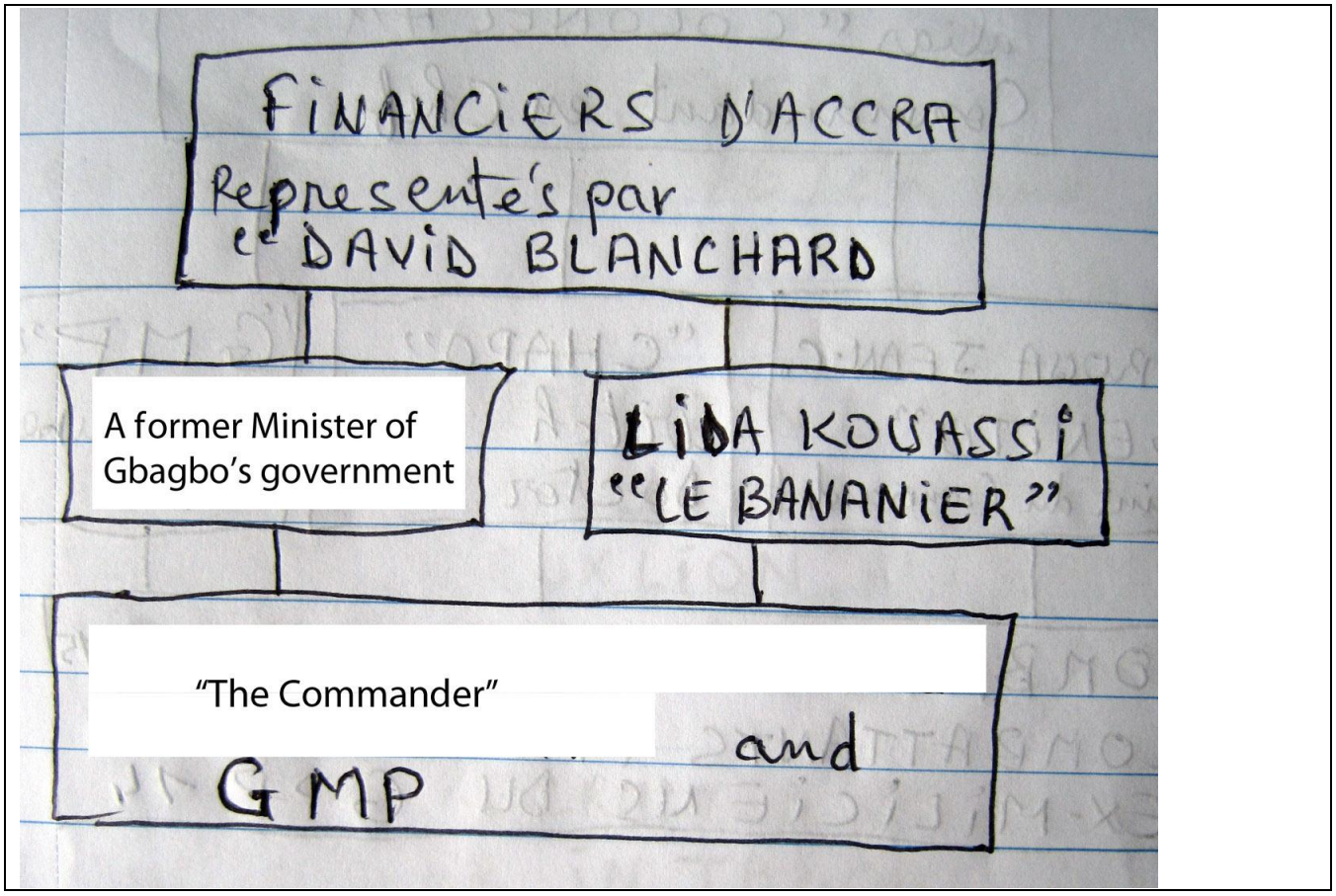

المرفق السابع

List of attackers involved in the Fete and Grabo attacks and their weapons provided to the Panel by "The Commander"

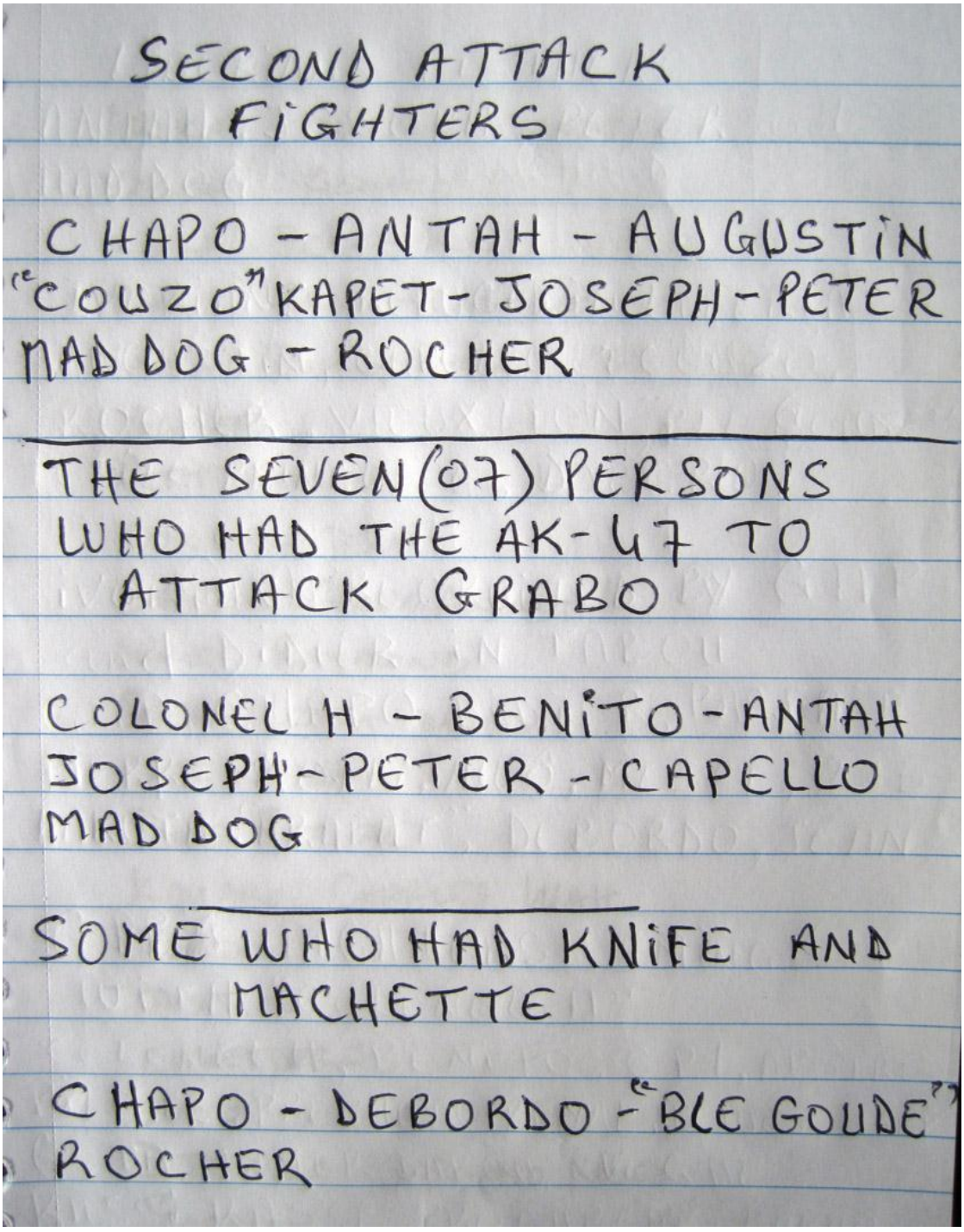

المرفق الثامن

Arms, ammunition and materiel list from the personal correspondence of "The Commander"

EQUIPEMENTS POUR 120 OUVRIERS

100	**AK 47 MODEL SCORPION + 02 CHARGEURS GARNIS CHACUN**	**05 CAISSES DE MUNITIONS**
02	**AA52 OU NEGUEV**	**04 BOITIERS + 02 MAILLONS 01 CAISSE DE MUNITIONS**
04	**PKM**	**04 MAILLONS + 04 BOITIERS 02 CAISSES DE MUNITIONS**
02	**12.7 BROWNING CALIBRE 50mm**	**04 MAILLONS + 02 BOITIERS 02 CAISSES DE MUNITIONS**
02	**LANCEURS DE GRENADES**	**01 CAISSE DE MUNITIONS**
08	**LANCEURS DE ROQUETTES**	**02 CAISSES D'OBUS LRAC 02 CAISSES D'OBUS RPG7**
03	**CAISSES DE GRENADES**	**01 D' OFFENSIVES 02 DE DEFENSIVES**
02	**CAISSES DE GRENADES**	**01 DE FUMIGENES 01 DE LACRYMOGENES**
04	**FUSILS DE PRECISION LONGUE PORTEE**	**MAKAROV-DRAGNOV A DEFAUT, 04 MAS 36 01 CAISSE DE MUNITIONS**
02	**MORTIERS 82" OU BITUMES**	**02 CAISSES D'OBUS**
05	**PISTOLETS AUTOMATIQUES**	**05 PAQUETS DE MUNITIONS**
06	**USI SMG 9 mm**	**10 PAQUETS DE MUNITIONS**
30	**CASQUES LOURDS**	**20 MASQUES A GAZ**
30	**GILETS PARE-BALLES**	**04 PAIRES DE LONGUES VUES**
05	**PAIRES DE PORTATIFS PUCES MTN GH + UNITES 50 GH C**	**OU 10 TELEPHONES AVEC PUCES MTN CI + UNITES**
PS : BESOINS DANS LA MESURE DU POSSIBLE.		

المرفق التاسع

Networks of individuals with connections to regional arms traffickers

The Panel and the Group of Experts on Côte d'Ivoire obtained documentary evidence of an attempted arms deal in 2011 in which the former aide-de-camp of Simone Gbagbo in charge of security, Commander Anselme Seka Yapo, sought to purchase lethal and non-lethal materiel and transport it to Guinea. The attempted deal was apparently linked to a Liberian individual with a business address in Monrovia. The Panel highlights this case because it illustrates recent networks of individuals in Liberia and the region with connections to international arms traffickers with a history of violating arms embargoes. The Panel has reason to believe that the networks persist in Liberia and the subregion and can be made operational in the future to finance and transport weapons in the region.

According to the document below (first and last page reproduced), the company that attempted to make the purchase was APEX Holdings SIA. In 2012, the Group of Experts on Côte d'Ivoire determined that that company was owned by Anselme Seka Yapo under his alias Anicet Ohoueu Bessekon (S/2012/196, paras. 62-63 and annexes 4, 5 and 32-34). The Group linked APEX Holdings SIA with Robert Montoya (ibid., para. 63), a French national who was cited in a number of reports by the Group of Experts on Cote d'Ivoire (S/2006/204, S/2006/735, S/2006/964, S/2009/188, S/2009/521, S/2010/179, S/2011/272, S/2012/196 and S/2013/228). The Group further documented that Robert Montoya and Anselme Seka Yapo had separately repeatedly violated the sanctions regime on Côte d'Ivoire relating to arms (S/2012/196, para. 30). The Panel notes the Group's finding that networks of Robert Montoya and Anselme Seka Yapo operated for and with the support of the former Gbagbo Administration (ibid., para. 36, and S/2013/228, para. 43).

The attempted deal documented below ultimately did not transpire because Anselme Seka Yapo was arrested by the Ivorian authorities on 15 October 2011 on his way to Guinea (S/2012/196, para. 22).

The President

Bedgrad, September 6th, 2011

To

Mr James Madison TUKPAH

President & CEO ALPHA OMEGA HOLDING INC

23 Broad Street Monrovia, Liberia

Tel: 231- 5901408 / 231 5901410

EQUIPMENT COTATION REF # : OZMOTEK-169-2011/APX09062011

No.	Désignation	Quantité	P.U (USD)	Montant USD
1	Mégaphone IRL45	321	67.6	21699.6
2	Trousse de premier secours	2,000	10.4	20800
3	Fusils a pompe calibre 12mm a 8 coups	480	1300	624000
4	Balles Caoutchouc daine 58 en Caisses (1/20)	4,000	269.1	1076400
5	Grenades assourdissantes type 46 en Caisses (1/20)	4,000	27.3	109200
6	Grenades aveuglantes type 241en Caisses (1/20)	500	260	130000
7	Grenades lacrymogènes à caps. multiple en Caisses (1/20)	16,000	209.3	3348800
8	Grenades lacrymogènes type commando en Caisses (1/20)	16,000	209.3	3348800
9	Pelle multiple	4,800	10.4	49920
10	Grenades F2 en Caisses (1/20)	20,000	149.5	2990000
11	Grenades F4 en Caisses (1/20)	20,000	149.5	2990000
12	Couverture de survie anti- flamme	5,000	113.1	565500
13	Bâtons ton fa en polycarbonate	16,000	41.6	665600
14	Matraques électriques MO 2065	5,000	14.3	71500
15	Matraques a gomme	32,000	16.9	540800
16	Brorodequins de marche type rangers hab 0770	5,000	48.1	240500
17	Bottes d'escalade magnum rangers hab 0770	5,000	48.1	240500
18	Casques M O avec visière et bavolte M0175	5,000	97.5	487500
19	Gants MO en cuir hab 897	5,000	23.4	117000
20	Gilets pare-balle c1asse" NIJ	5,000	364	1820000

No.	Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant (USD)
1	Imperméable Officier de police	4,200	55.9	234780
2	Imperméable Agent de police	7,200	55.9	402480
3	Imperméable Agent sapeurs pompiers	2,000	55.9	111800
4	Imperméable Officier sapeurs pompiers	800	55.9	44720
5	Imperméable Police Routière	1,500	55.9	83850
6	Imperméable Personnel civil	4,500	55.9	251550
7	Botte	20,000	23.4	468000
	Sous Total 3			**1 597 180**

84 283 735.00 US Dollars

Transport to CIF Conakry 15% (bout and plane) 12 642 560.25 US Dollars

TOTAL AMOUNT **96 926 295.25 US Dollars**

Payment condition :

1. **Eigthy percent (80%) of Total amount for ordering, documents of the goods, before delivery. And Twenty percent (20%) after delivery of the goods.**
2. **Or a Bank guarantee covering hundred and fifteen percent (115%) of the Total amount , at goods ordering**

Le Président

BESSEKON Ohoueu Anicet

المرفق العاشر

Serial number of rocket-propelled grenade launcher sold to government official but never turned in to the United Nations Mission in Liberia for destruction, from cache associated with Péhékanhouébli barracks, Côte d'Ivoire

المرفق الحادي عشر

Background on the rocket-propelled grenade launcher (confidential)*

* The annex has not been reproduced in the present document because it is strictly confidential.

المرفق الثاني عشر

Examples of ammunition found in Grand Gedeh County in February, March and April 2014

Found by the national police on 10 February 2014

Found by the national police on 20 March 2014

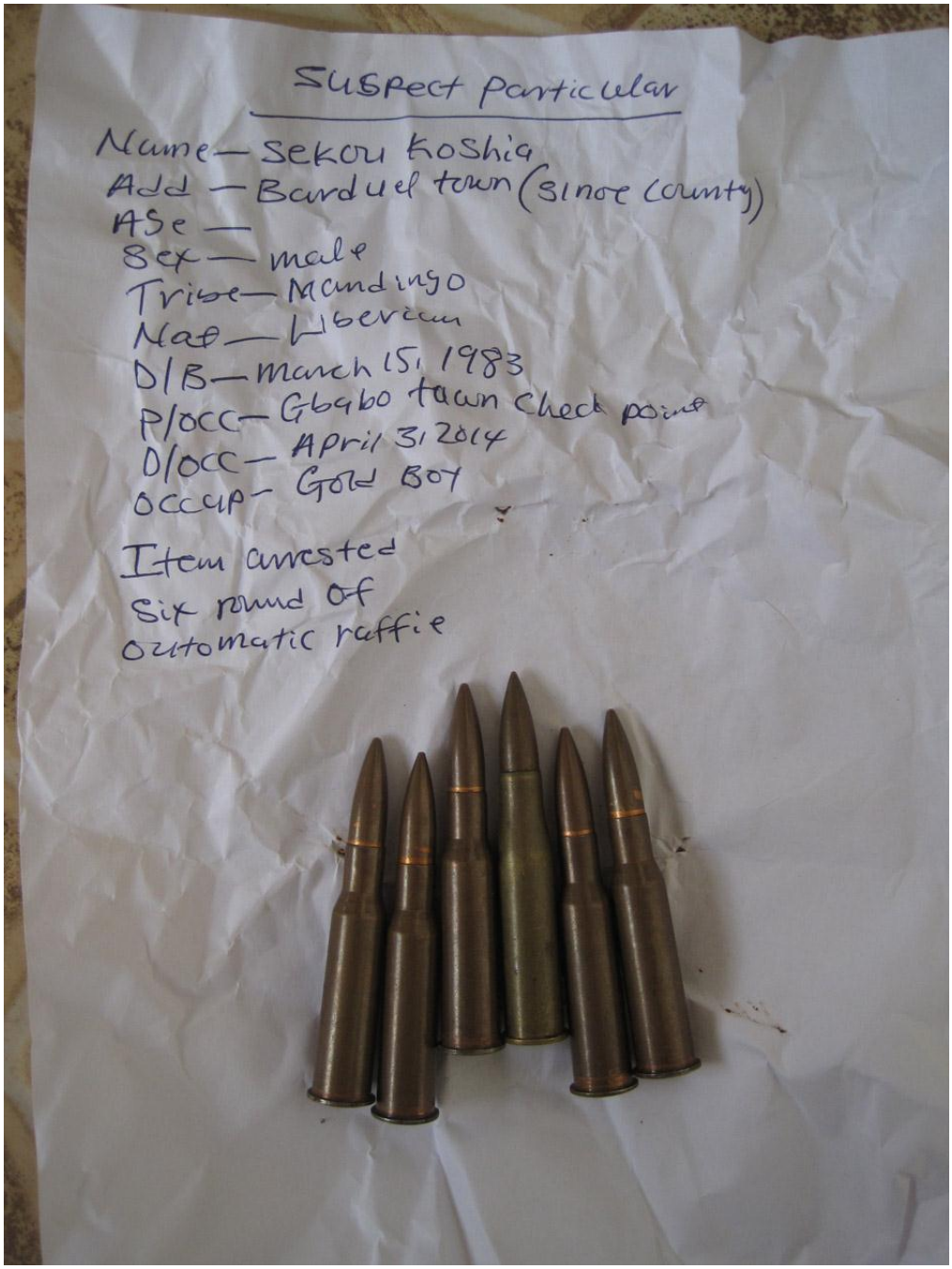

Found by the national police on 12 April 2014

المرفق الثالث عشر

Further information on Noel Kagouho Djouka and Augustine Dabo Takouo

On 30 June 2014, the Panel interviewed Noel Kagouho Djouka in the Little Wlebo refugee camp and offered him an opportunity to respond to the allegations. He denied involvement in any militant activity and having gone to Ghana since arriving in Liberia. He stated that he was from Gagnoa, Côte d'Ivoire, and that in 2011 pro-Ouattara combatants had killed his wife and children because his wife was related to the former President, Laurent Gbagbo. He then informed the Panel that he had fled to Takoradi, Ghana. The Ghana Refugee Board informed the Panel in September 2014 that Djouka had never sought refugee status in Ghana. Under unclear circumstances, Djouka arrived in Liberia on 4 April 2013 where he sought and was granted refugee status, according to records of the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.

The Liberian national police arrested Djouka on 14 February 2014, along with 11 other individuals who were allegedly en route to join the attack on Fete and Grabo in February. He was subsequently turned over to the Ivorian authorities on 17 February by the national police. Djouka, along with five others, was sent back to Liberia from Abidjan on 6 March (S/2014/363, annex II). He stated that the Liberian authorities had abused him and that he had been also mistreated in Abidjan.

On 30 June, the Panel showed Djouka photographs of the individuals arrested with him on 14 February. He stated that he had never seen any of them before. Two of the individuals that Djouka said that he had never seen identified him from photographs. They further indicated to the Panel that Djouka had occasionally travelled to Ghana after becoming a refugee. One militia source identified Djouka and another individual arrested on the same day, Hie Brice Gnessoi, and described them as "best friends". The Panel recalls its previous finding that Gnessoi was a member of a combatant group led by the notorious Mark "Doty" Wilson (also known as "Mark Miller") that committed arms embargo violations in 2011 (ibid., para. 49).

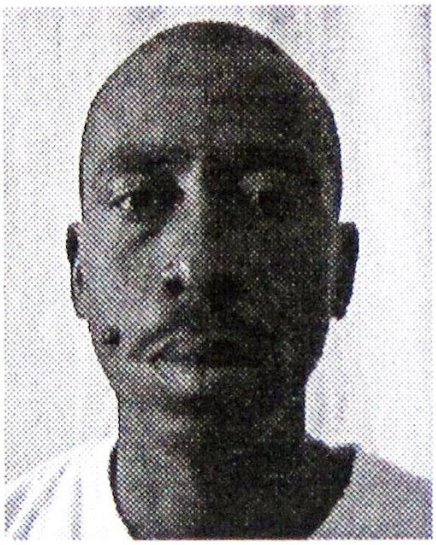

01 - DJOUKA, KAGOUHO NOEL

The Panel previously reported that a man named “Augustine” was a central player in recruiting and apparently gave orders to Hansen Weah (ibid., paras. 53-54). It has subsequently identified him as Augustine Dabo Takouo. Sources informed the Panel in March that Takouo had fled the Little Wlebo refugee camp on 14 February after national police officers began arresting suspected combatants. He has subsequently returned to the camp and was there on 30 June when the Panel travelled there. When the Panel sought to speak with him, he ran away.

المرفق الرابع عشر

Priority projects of the Liberia National Commission on Small Arms provided to the Panel by the Commission

LiNCSA's Priority Projects

The following is a summary of priority projects identified by the Liberia National Commission on Small Arms (LiNCSA). The projects constitute part of a wider portfolio detailed in the Commission's *One Year Road Map and Annual Work Plan*. Overall, the road map seeks to reduce armed violence and related crimes in Liberia's rural and urban communities. Each project summary includes the project title, the objective of the project, a brief description of the project, and an indicative budget (a total of US $1, 879,000m over a period of two years). Detailed concept notes of each project shall be submitted upon request.

1. **Project Title: Institutional Capacity Building**

Objective: LiNCSA's institutional capacity is enhanced to effectively coordinate SALW (small arms and light weapons) control efforts in the country.

Project Description: This Project entails putting in place appropriate institutional and management systems and procedures aimed at making the Commission fully operational and efficient. Key activities include an institutional assessment, restructure of technical secretariat and hiring of key professional staff, training of staff, and the provision of required logistics.

Estimated Budget: US$275,000.00

2. **Project Title: Establishment of Regional Offices**

Objective: Ensure that the Commission is national in character by extending its reach beyond Monrovia through the setting up of re-

gional offices.

Project Description: This project entails the setting up of five regional offices in the five administrative regions of the country. Key activities include securing office premises in the five regions and recruiting qualified staff to man these offices, providing logistical support and operational cost.

Estimated Budget: US$700,000.00 (for a period of 2 years)

3. **Project Title: Legal & Regulatory Frameworks for SALW Control**

Objective: Existing legal and regulatory frameworks enhanced for effective SALW control in Liberia

Project Description: Under this project, the Commission will endeavor to update the 1956 Firearms Traffic Act, develop administrative regulations to guide the implementation of the Act, and ensure the ratification of the U.N. Arms Trade Treaty (ATT). Key activities will include expert inputs into the drafting of the new Firearms and Ammunition Control Act and its regulations, organizing and holding series of stakeholders' consultations and legislative engagement meetings for both the passage of the Act and the ratification of the ATT.

Estimated Budget: US$100,000.00

4. **Project Title: SALW Baseline Survey**

Objective: Extent of small arms prevalence and proliferation in Liberia assessed and baseline data on private and state-held firearms established.

Project Description: This Project involves the collection of quantitative and qualitative data in selected regions throughout Liberia to understand current patterns and entry points for firearms proliferation, rates and types of firearms possession and perception of national security provision. Key activities will include identification of the selected area of

study, design of survey instruments, conducting household surveys, focus groups discussion, key informant interviews and analysis and preparation of survey report.

Estimated Budget: US$250,000.00

5. **Project Title: Development of a National Action Plan (NAP)**

Objective: Delivery of LiNCSA's core objectives are achieved through a set of coordinated activities with support from international partners, relevant governmental institutions and civil society.

Project Description: This project involves the mapping out of a 5-year action plan for the control of small arms proliferation in Liberia through the involvement of an array of internal and external stakeholders. Key activities will include hiring an external consultant to support the process, an institutional assessment exercise, stakeholders' workshops, and preparation of the Plan.

Estimated Budget: US$60,000.000

6. **Project Title: Arms Marking & Tracing Program**

Objective: All state-held small arms and light weapons are accounted-for and traceable through the placing of standard markings in line with the ECOWAS Convention on Small Arms.

Project Description: This Project involves the marking of all state-held small arms and light weapons in the various armories of the national security agencies (Police, BIN, EPS, NSA, and DEA) as well as the military using the ECOWAS standard marking procedures; and putting in place a central record keeping system for all state-held arms. Key activities will include procuring arms marking machines and associated software, training of machine operators and data management personnel, carrying out physical marking of the arms and managing the central database of state-held arms.

Estimated Budget: US$150,000.00

7. **Project Title: Public Education and Sensitization on Illicit SALW**

Objective: Understanding and support of public secured in the fight against the proliferation of illicit small arms and light weapons.

Project Description: This project involves carrying out a nationwide outreach to educate and sensitize the population about the harmful effects of the trafficking, illegal possession and misuse of illicit small arms and light weapons and thereby secure the support of the Liberian public in the fight against the proliferation of small arms and light weapons. The awareness and sensitization campaign is being planned against the backdrop of an apparent influx of small arms and light weapons through various border crossing points and which has led to an increase in incidences of armed related violence and crimes across the country. Key activities will include holding of town hall meetings across the country, printing and distribution of public education materials, the production and airing of radio programs, and the publication of news items and features via the sue of the print media.

Estimated Budget: US$244,000.00